نظرية الإمامة عند الزيدية

د. عبد الرشيد عبد الحافظ عبد الواسع
أستاذ فلسفة وتاريخ القانون المشارك
كلية الشريعة والقانون
جامعة صنعاء

نظرية الإمامة عند الزيدية

مقدمة:

احتلت مسألة الإمامة مكانة هامة في الفكر الإسلامي في كل مراحله وعصوره، مذ كانت أولى المسائل التي دار الجدل والخلاف حولها بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم وحتى الآن. وبسببها سُلّت السيوف، وسالت الدماء غزيرة بين المسلمين، ومازالت. وحولها حدث الانقسام الأكبر والأخطر بين المسلمين منذ منتصف القرن الثاني الهجري؛ عندما تبلور مفهوم الإمامة وظهرت عقيدة النص والوصية لدى الشيعة ووضعت قواعد التشيع وبنائه الفكري، وبرزت ظاهرة افتراق المسلمين إلى سنة وشيعة، وهو الانقسام الذي ظل قائما إلى يومنا هذا.

وتكتسب دراسة نظرية الإمامة لدى الزيدية أهميتها في اللحظة الراهنة من كونها لم تعد مجرد فكرة تستوطن بطون الكتب أو قاعات الدرس والمحاضرات والندوات العلمية؛ بل غدت رؤية فكرية وثقافية ملهمة وناظمة لحركة جماعة سياسية مذهبية مسلحة نمت وازدهرت في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، إلى أن تمكنت في خريف عام ٢٠١٤م من الانقضاض على السلطة القائمة في اليمن حينئذ.

وهو ما يدعونا إلى إعادة قراءة هذه النظرية، لمحاولة فهم طبيعتها وحقيقتها؛ من خلال التعرف على جذورها، ومكانة أفكار الإمام زيد بن علي منها، ومسار تطورها التاريخي، وآفاقها في المستقبل.

وستركز الدراسة على سياق فكري متصل لنظرية الإمامة لدى الزيدية بدأ منذ اللحظات الأولى لنشوء فِرَق الزيدية من خلال فرقة الجارودية، ثم القاسمية، ثم تجلى في صورة الهادوية، مستمراً حتى الآن ومتجسدا في الحركة الحوثية المعاصرة.

وقُسِّمت الدراسة إلى أربعة فصول، خُصِّص الفصل الأول لبيان نظرية الإمامة لدى الإمام زيد، وعُني الفصل الثاني بدراسة نظرية الإمامة لدى فِرق الزيدية قبل عصر الإمام الهادي، وتناول الفصل الثالث دراسة نظرية الإمامة لدى الزيدية الهادوية، وجُعل الفصل الرابع لنقد نظرية الإمامة لدى الزيدية.

الفصل الأول

نظرية الإمامة لدى الإمام زيد

يتضمن هذا الفصل دراسة أفكار الإمام زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب في الإمامة، وآرائه في مسائل: النص والوصية وحصر الإمامة في البطنين (ذرية الحسن والحسين)، وجواز إمامة المفضول مع وجود الأفضل، واشتراط الخروج لصحة الإمامة، في ثلاثة مباحث.

المبحث الأول

القول بالنص والوصية

وحصر الإمامة في البطنين لدى الإمام زيد

السائد لدى المؤلفين[١] القول بأن مذهب الإمام زيد هو حصر الإمامة بعد الإمام علي في ولديه الحسن والحسين ثم في ذريتهما من بعدهما. وأساس هذا القول ما ذكره الشهرستاني في كتابه (الملل والنحل) الذي جاء فيه: ((الزيدية: أتباع زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم، ساقوا الإمامة في أولاد فاطمة رضي الله عنها، ولم يجوزوا ثبوت الإمامة في غيرهم، إلا أنهم جوزوا أن يكون كل فاطمي عالم شجاع سخي خرج بالإمامة؛ أن يكون إماما واجب الطاعة، سواء كان من أولاد الحسن أو من أولاد الحسين رضي الله عنهما... وزيد بن علي، لما كان مذهبه هذا المذهب، أراد أن يحصِّل الأصول والفروع حتى يتحلى بالعلم...الخ))[٢].

---

(١) انظر: محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، الملل والنحل، مؤسسة الحلبي، القاهرة (١٥٥/١)؛ محمد أبو زهرة، الإمام زيد، دار الفكر العربي، القاهرة، ص ١٩٠؛ د. علي سامي النشار، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، دار المعارف، القاهرة، ط٨، (١٣٠/٢)؛ د. أحمد محمود صبحي، الزيدية، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ط٢، ١٩٨٤، ص ٧٢؛ د. فضيلة الشامي، تاريخ الفرقة الزيدية بين القرنين الثاني والثالث للهجرة، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، ١٩٧٤، ص ٣١٦.

(٢) الشهرستاني، الملل والنحل، ص ١٥٤- ١٥٥.

ويذهب بعض العلماء والباحثين[١] إلى نفي هذا القول عن الإمام زيد، ويرون أن عزو هذا القول إلى الإمام زيد غير صحيح ولا دليل عليه، وأوردوا عدداً من الحجج التي تؤيد ما ذهبوا إليه، ومنها:

١ـ أن القائلين بحصر الإمام زيد للإمامة في أولاد فاطمة رضي الله عنها يستندون في الأساس إلى ما ذكره الشهرستاني في النص الوارد آنفاً، مع أن ما ذكره هو أقرب إلى الاستنتاج منه إلى تقرير حال، حيث يبدو الشهرستاني قلقاً في تحديد مذهب الإمام زيد في تلك العبارة، فكأن العبارة جاءت عارضة، في سياق ذكره لتحصيل الإمام زيد للعلوم[٢].

٢ـ أن الشهرستاني عندما استنتج حصر الإمامة في البطنين لدى الإمام زيد، قد خالف جمهور العلماء الذين سبقوه ولم ينسبوا مثل هذا القول إلى الإمام زيد، كالأشعري في مقالات الإسلاميين، وأبي منصور البغدادي في الفرق بين الفرق، والقمي في مقالات وفرق الشيعة، والملطي في التنبيه والرد، والرازي في فرق المسلمين، والمسعودي في مروج الذهب؛ فهؤلاء نسبوا القول إلى الزيدية، ولم ينسبوه إلى الإمام زيد[٣].

٣ـ أن الإمام زيد لم يكن من رأيه التعويل على الأنساب، وتأثيرها على كفاءة الإنسان، وصلاحيته لتحمل المسئوليات وتقلد المناصب، حتى لو كان هذا المنصب هو منصب النبوة[٤]، ولهذا كان قوله لهشام بن عبد الملك((إن الأمهات لا يقعدن بالرّجال عن الغايات، وقد كانت أمّ إسماعيل أمة لأمّ

---

(١) انظر: ابن تيمية الحراني، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، تحقيق محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٩٨٦م (٣٤١/٦)؛ شريف الخطيب، الإمام زيد بن علي المفترى عليه، دار الندوة الجديدة، بيروت، المكتبة الفيصلية، ١٩٨٤م، ص ٢٠٩-٢١١؛ د. يحي فرغل، الفرق الإسلامية في الميزان، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٧م، ص ٧٤؛ عبد الله الشماحي، اليمن الإنسان والحضارة، منشورات المدينة، بيروت، ط٣، ١٩٨٥، ص ١١٦؛ أشواق غليس، التجديد في فكر الإمامة عند الزيدية في اليمن، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط١، ١٩٩٧، ص ٣٦، ٥٣؛ محمد عزان، قراءة في نظرية الإمامة عند الزيدية، مجلة المسار، الصادرة عن مركز التراث والبحوث اليمني، مج٩، السنة ٣، ع٣، ٢٠٠٢م، ص ٣١.

(٢) انظر: شريف الخطيب، الإمام زيد بن علي المفترى عليه، ص ٢٠٨؛ يحي فرغل، الفرق الإسلامية في الميزان، ص ٧٥، وجاء فيه ((هذه العبارة تدل على قلق عند الشهرستاني في تصويره لمذهب زيد، إذ يستنتج مذهبه من مذهب أتباعه، ولا يقدمه لنا بطريق مباشر، وهذا الاستنتاج ليس ضرورياً، إذ قد يكون لإمام الجماعة رأي مخالف لما ذهب إليه أتباعه من بعده، وهذا ما نرجح حصوله)).

(٣) شريف الخطيب، المرجع السابق، ص ٢٠٨.

(٤) محمد عزان، قراءة في نظرية الإمامة عند الزيدية، ص ٢٥.

إسحاق- صلى الله عليهما وسلم- فلم يمنعه ذلك أن ابتعثه الله نبياً، وجعله للعرب أباً، وأخرج من صلبه خير البشر محمدا صلى الله عليه وسلم))[١].

٤- لا يوجد في المصادر التاريخية التي ذكرت وقائع خروج الإمام زيد ما يفيد تبنيه لفكرة حصر الإمامة في أولاد الحسن والحسين، بل لا يبدو منها إلا خروجه لمقاومة ظلم بني أمية[٢]. وفي هذا المعنى يقول ابن تيمية ((إن زيد بن علي بن الحسين لما خرج في خلافة هشام، وطلب الأمر لنفسه، كان ممن يتولى أبابكر وعمر، فلم يكن قتاله على قاعدة من قواعد الإمامة التي يقولها الرافضة))[٣].

٥- يُنسب إلى الإمام زيد التصريح بعدم حصر الإمامة في أولاد الحسن والحسين، حيث نسب نشوان الحميري إلى الإمام زيد قوله ((ثم كنا ذرية رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومن بعدهما ولد الحسن والحسين، ما فينا إمام مفترض طاعته))[٤].

وهذا الرأي الثاني ــ الذي يذهب إلى عدم صحة نسبة القول بحصر الإمامة في البطنين إلى الإمام زيد ــ هو ما نؤيده؛ للحجج التي اعتمد عليها، ولعدم وجود أدلة سائغة يمكن الركون إليها لنسبة هذا القول إلى الإمام زيد.

وبناءً على ما سبق فلا مجال للقول بأن الإمام زيد كان يقول بالنص والوصية للإمام علي والحسنين، وحصر الإمامة في ذريتهما. ولا يمكن الركون إلى ما ورد في كتاب "تثبيت الإمامة" أو كتاب "تثبيت الوصية" المنسوبين للإمام زيد، للملابسات التي تحيط بهذه النسبة[٥]، وإلى تناقض ما ورد فيهما مع ما ورد في كتب أخرى منسوبة إليه، ومنها: كتاب مدح القلة وذم الكثرة، والذي جاء فيه: ((انطلق المسلمون إلى رجل صالح فبايعوه، ثم

---

(١) عبد الحي العَكري، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، ط١، ١٩٨٦ (١٠٣/٢)؛ محمد عزان، قرشية الخلافة، أفكار للدراسات والبحوث، صنعاء، ط٣، ٢٠١٥، ص ١٦٠- ١٦١.

(٢) انظر: محمد بن جرير الطبري، تاريخ الرسل والملوك، دار التراث، بيروت، ط٢، ١٣٨٧ هـ (١٨١/٧)؛ ابن الأثير، الكامل في التاريخ، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٧م (٢٦٦/٤)؛ شمس الدين الذهبي، العبر في خبر من غبر، تحقيق أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت (١١٨/١).

(٣) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية (٣٤١/٦).

(٤) نشوان الحميري، شرح رسالة الحور العين وتنبيه الغافلين، تحقيق كمال مصطفى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٤٨، ص ١٨٨.

(٥) انظر أشواق غليس، التجديد في فكر الإمامة عند الزيدية، ص ٣٨- ٤١.

بايعوا بعده رجلاً، ثم انطلقوا بعده إلى رجلٍ ظنوا به الخير... فلما قتل انطلق ولاة هذا الدين من المهاجرين والأنصار من أهل بدر وغيرهم من التابعين لهم بإحسان إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام حتى أخرجوه من بيته فبايعوه غير مكرهين))[1]، وواضح من هذا النص رأي زيد أن طريق الإمامة البيعة وليس النص والوصية.

المبحث الثاني

الإمام زيد وجواز إمامة المفضول مع وجود الأفضل

ذكر الشهرستاني في الملل والنحل أن مذهب الإمام زيد هو جواز إمامة المفضول مع وجود الأفضل، وأشار إلى مبررات الإمام زيد لقبول إمامة الخلفاء الراشدين قبل علي، يقول الشهرستاني: ((وكان من مذهبه [أي الإمام زيد] جواز إمامة المفضول مع قيام الأفضل. فقال: كان علي بن أبي طالب رضي الله عنه أفضل الصحابة، إلا أن الخلافة فوضت إلى أبي بكر لمصلحة رأوها، وقاعدة دينية راعوها، من تسكين ثائرة الفتنة، وتطييب قلوب العامة. فإن عهد الحروب التي جرت في أيام النبوة كان قريبا، وسيف أمير المؤمنين علي عن دماء المشركين من قريش وغيرهم لم يجف بعد، والضغائن في صدور القوم من طلب الثأر كما هي. فما كانت القلوب تميل إليه كل الميل، ولا تنقاد له الرقاب كل الانقياد. فكانت المصلحة أن يكون القائم بهذا الشأن من عرفوه باللين، والتؤدة، والتقدم بالسن، والسبق في الإسلام، والقرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم، ألا ترى أنه لما أراد في مرضه الذي مات فيه تقليد الأمر عمر بن الخطاب زعق الناس وقالوا: لقد ولّيت علينا فظا غليظا. فما كانوا يرضون بأمير المؤمنين عمر بن الخطاب لشدته وصلابته، وغلظه في الدين، وفظاظته على الأعداء حتى سكنهم أبو بكر بقوله: "لو سألني ربي لقلت: ولّيت عليهم خيرهم لهم" وكذلك يجوز أن يكون المفضول إماماً والأفضل قائماً، فيرجع إليه في الأحكام، ويحكم بحكمه في القضايا))[2].

وقد نقل العلماء والباحثون هذا القول عن الشهرستاني في العصور المتعاقبة، وأضحى كأنه من الحقائق المسلَّمة، إلا أن من الباحثين[3] من يشكك في صدق هذه الرواية التي يرويها الشهرستاني، وينفي أن تكون هذه الأقوال

---

(١) زيد بن علي، مجموع رسائل الإمام زيد بن علي، المكتبة الشاملة، موقع أنا زيدي WWW.anazaidi.com ، ص ١٥٥.

(٢) الشهرستاني، الملل والنحل (١/١٥٥).

(٣) شريف الخطيب، الإمام زيد بن علي المفترى عليه، ص ٢٢٠- ٢٣٠.

قد صدرت عن الإمام زيد، ويرى أن الإمام زيد لم يكن يعتقد بأفضلية علي على غيره من الصحابة، ولم يكن ليورد مثل هذه الأمور لتبرير القبول بخلافة أبي بكر على قاعدة جواز إمامة المفضول؛ لأن الواقع ـ بحسب رأي هذا الباحث ـ أن أبا بكر لم يكن أقل قوة وشدة من علي في حرب الكفار، وأنه إذا كان سيف علي لم يجف، فكذلك سيف أبي بكر لم يجف أيضاً، وأن أبا بكر لم يكن أقل قسوة على الكفار من علي، ومن ثم فمن غير المعقول أن يقول الإمام زيد غير ذلك، ثم يشير إلى أن كلام الشهرستاني يفيد أن زيداً ـــ إذا صح هذا المنسوب إليه ـ يعتقد أن المسلمين الأوائل وصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ولاؤهم لقرابتهم الكافرين أقوى وأشد من ولائهم للإسلام، وأنهم مع إسلامهم كانوا يبيتون على طلب الثأر من قاتليهم، ويضمرون الضغينة لمن حاربهم تحت لواء رسول الله صلى الله عليه وسلم من إخوانهم المسلمين؛ وما كان لمثل زيد في فقهه وعلمه أن يظن بصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا الظن السيئ[1].

ثم يناقش هذا الباحث بعد ذلك صحة نسبة القول بأفضلية الإمام علي على الصحابة إلى الإمام زيد؛ ليصل إلى عدم صحة هذه النسبة، ويدلل على ذلك بالآتي[2]:

١ـ أن مؤلفات الزيدية التي تتناول هذه المسألة لا تنسب إلى الإمام زيد هذا القول، ولو كان موجوداً لأثبتوه في كتبهم، واعتبروه حجة على صحة مذهبهم.

٢ـ أنه إذا كان الزيدية يذكرون أن زيداً كان يعتقد أن منزلة علي من رسول الله كمنزلة هارون من موسى عليهما السلام، بناءً على ما ورد في حديث ((أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي))[3]، فلا شك أن زيداً كان وقَّافاً أيضاً عند النصوص المتواترة التي وردت عن الإمام علي بتفضيل أبي بكر وعمر على نفسه، وقد روى هذا القول عن علي أكثر من

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٢٠ـ٢٢٢.

(٢) عن المرجع السابق، ص ٢٢٤ وما بعدها.

(٣) مسلم بن الحجاج ، صحيح مسلم، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت (١٨٧٠/٤).

ثمانين نفساً كما نقل عن الذهبي[١]. وروي عنه أنه قال: خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر[٢]. وقد نقل عن الإمام زيد أنه كان يطلب الناس بأن يصنعوا مثل ما صنع علي رضي الله عنه[٣].

٣- أن زيداً كان متَّبِعاً لأهل بيته، وعندما جاء الطعن في أبي بكر وعمر من الرافضة منعهم من ذلك وقال لهم ((ما سمعت أحداً من أهل بيتي يذكرهما إلا بخير))[٤]. وكان يردد قول الإمام علي في فضل الشيخين وموالاتهما: إنهما شيخا الإسلام، وأخوا رسول الله، وأنهما وزيراه[٥].

٤- أن تفضيل أبي بكر وعمر على بقية الصحابة كان أمراً مأثوراً عن صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، حيث جاء في صحيح البخاري عن عبد الله بن عمر ((كنا نخير بين الناس في زمن النبي صلى الله عليه وسلم، فنخير بين أبي بكر ثم عمر بن الخطاب، ثم عثمان بن عفان))[٦]. وأن الشيعة الأوائل كانوا لا ينازعون في أفضلية أبي بكر وعمر ((قال شريك بن عبد الله [القاضي]: إن أفضل الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكر وعمر، فقيل له أتقول هذا وأنت من الشيعة؟ فقال كانوا على هذا، وهذا الذي قاله علي على أعواد منابره، أفنكذبه فيما قال؟))[٧]. ومن ثم فالأولى والأقرب أن يكون هذا هو قول الإمام زيد.

---

(١) انظر عبد الملك المكي، سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨ (٤٠١/٢)؛ ابن تيمية، منهاج السنة النبوية (٢٢٥/٣، ٧٦/٤).

(٢) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه محب الدين الخطيب (٣٣/٧).

(٣) ابن عساكر، تاريخ دمشق، تحقيق عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥ (٤٦٣/١٩).

(٤) محمد بن جرير الطبري، تاريخ الرسل والملوك (١٨٠/٧) ؛ ابن الأثير، الكامل في التاريخ (١٢٢/٥).

(٥) انظر جمال الدين الجوزي، تلبيس إبليس، دار الفكر، بيروت، ط١، ٢٠٠١، ص ٩٠؛ يحي بن حمزة، الرسالة الوازعة للمعتدين عن صحابة سيد المرسلين، في مجموع الرسائل اليمنية، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، ١٣٤٨هـ، ص ١٥-١٦؛ ابن تيمية، منهاج السنة النبوية (٧٧/٤ وما بعدها).

(٦) ابن حجر، فتح الباري (٧/ ١٦).

(٧) ابن تيمية، مجموع فتاوى ابن تيمية، تحقيق عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٥ (٣٤/١٣).

٥ـ نقل البيهقي عن الشافعي إجماع الصحابة والتابعين على أفضلية أبي بكر وعمر على بقية الصحابة، ولم يخالف في ذلك أحد، وقد ارتضى هذا الإجماع شيخ الإسلام ابن تيمية، فقال: ((وما علمت من نقل عنه نزاع من أهل الفتيا إلا ما نقل عن الحسن بن صالح بن حي أنه كان يفضل علياً، وقيل إن هذا كذب عليه، ولو صح هذا عنه لم يقدح فيما نقله الشافعي من الإجماع، فالحسن بن صالح بن حي لم يكن من الصحابة ولا التابعين))[١]، والإمام زيد من التابعين، فيكون رأيه من رأيهم، ولم ينقل عن زيد أنه خرق هذا الإجماع.

٦ـ يقول الشيخ ابن تيمية ((والنقل الثابت عن جميع علماء أهل البيت من بني هاشم من التابعين وتابعيهم من ولد الحسن بن علي وولد الحسين وغيرهما أنهم كانوا يتولون أبابكر وعمر، وكانوا يفضلونهما على علي والنقول عنهم ثابتة متواترة))[٢]. ولا شك أن الإمام زيد كان أحد هؤلاء.

٧ـ كان زيد عندما يقرأ قوله تعالى ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ ۝ أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ﴾ [الواقعة، الآيتان ١٠، ١١] يقول هما أبو بكر وعمر، وكان يقول عن أبي بكر إنه إمام الشاكرين، ثم يقرأ قوله تعالى ﴿وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾[آل عمران، الآية ١٤٤].

وينتهي الباحث بعد سرد هذه الأدلة إلى أن الإمام زيد لم يجز إمامة الصحابيين الجليلين مع وجود الإمام علي على أساس القول بجواز إمامة المفضول مع قيام الأفضل، بل باعتبارهما الأفضل، ويستحقان الإمامة بذلك الفضل[٣]. وفيما يتعلق بإمامة الخليفة عثمان يرى الباحث أن موقف الإمام زيد زيد لم يكن يختلف عن موقفه من إمامة أبي بكر وعمر، حيث كان الإمام زيد موالياً له، ورافضاً البراءة منه، ويترضى عليه، ويقرنه بأبي بكر وعمر وعلي، ولم يكن متوقفاً فيه. وينقل عن روضات الجنات ((فالروافض هم أولئك الذين رفضوا من أهل الكوفة صحبة زيد بن علي حين منعهم من الطعن في الخلفاء الراشدين الذين سبقوا علياً، وتبرؤوا منه، حيث لم يتبرأ منهم))[٤]. وينقل ما ورد في تاريخ دمشق من أن زيداً كان يقول ((البراءة من أبي بكر وعمر وعثمان البراءة من علي، والبراءة من علي البراءة من أبي بكر وعمر

---

(١) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية (٧٧/٤).
(٢) المرجع السابق (١٠٥/٤).
(٣) شريف الخطيب، الإمام زيد بن علي المفترى عليه، ص ٢٢٩.
(٤) الميرزا الخوانساري، روضة الجنات في أحوال العلماء والسادات، مكتبة اسماعيليان، طهران، ١٣٩٠هـ (٣٢٤/١).

وعثمان))[1] ويشير في النهاية إلى أن ابن تيمية يرى أن زيداً كان مثبتاً لخلافة الخلفاء الثلاثة، وأنه تبين بالدليل القاطع إقرار الإمام زيد بفضل الخلفاء الراشدين الذين سبقوا علياً وموالاته لهم، وإنكاره من ينكر عليهم. واستنتج من قوله السابق الذي نقله عن الخطيب البغدادي وابن عساكر أنه كان يرتبهم في الفضل كترتيبهم في الخلافة.

ومن جانبنا فإننا نرجح ما ذهب إليه د. شريف الخطيب في هذه المسألة، ولا نجد مبرراً مقنعاً للتصور بأن الإمام زيد كان يذهب إلى تفضيل علي على غيره من الصحابة، والأقرب إلى الصحة أن يكون هذا التصور نتاج فكر الزيدية في مرحلة لاحقة، ولا علاقة للإمام زيد به. وعلى هذا الأساس فلا مجال للاعتقاد بأن الإمام زيد كان يقول بجواز إمامة المفضول مع وجود الأفضل، فمدار هذا القول على الأساس الذي بني عليه، وهو الاعتقاد بأفضلية علي على غيره من الصحابة، وهو ما لم يكن وارداً في عقيدة الإمام زيد.

المبحث الثالث

اشتراط الخروج لصحة الإمامة لدى الإمام زيد

السائد لدى المؤلفين والباحثين، أن الإمام زيد يشترط خروج الإمام لصحة إمامته[2]. إلا أن من الباحثين[3] من ينفي صحة هذا القول، ويرى أن الإمام زيد لم يكن قد اشترط الخروج لصحة الإمامة، فقد حكم بصحة إمامة أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، مع أنه لم يخرج واحد منهم مطالباً بالإمامة، وكذلك إمامة علي رضي الله عنه[4] ويشير إلى عدم صحة ما روي عن الإمام زيد من أنه قال عن الإمام علي ((...فلم يزل ذلك حتى أظهر السيف وأظهر دعوته، واستوجب الطاعة، ثم قبضه الله شهيداً))[5]. ويرى أن هذا القول وأمثاله لا يمكن صدوره عن زيد، فهو يعلم أن علياً استوجب الطاعة

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد وذيوله، دار الكتب العلمية، بيروت، دراسة وتحقيق مصطفى عبد القادر عطا، ط١، ١٤١٧ هـ (٨٩/٢)؛ ابن عساكر، تاريخ دمشق، (١١٥/٤).

(٢) انظر: الشهرستاني، الملل والنحل (١٥٦/١)؛ محمد أبو زهرة، الإمام زيد، ص ٥١، ٩٢؛ د. علي النشار، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام (١٢٢/٢).

(٣) شريف الخطيب، الإمام زيد بن علي المفترى عليه، ص ٢١٣-٢١٤. وانظر أشواق غليس، التجديد في فكر الإمامة عند الزيدية في اليمن، ص ٣٦، ٤٦- ٤٨.

(٤) شريف الخطيب، الإمام زيد بن علي المفترى عليه ، ص ٢١٤.

(٥) نشوان الحميري، شرح رسالة الحور العين، ص ١٨٨.

بمجرد بيعة المسلمين له، وأنه لم يشهر السيف مطالباً بالإمامة وإنما لردع الخارجين على إمامته المشروعة[١].

كما ينفي صحة ما ذكره الشهرستاني عن مناظرة جرت بين زيد وأخيه محمد الباقر بشأن اشتراط الخروج، وأنه قال ((على مقتضى مذهبك والدك ليس بإمام، فإنه لم يخرج قط ولا تعرض للخروج))[٢]. وذلك لأن ((الباقر لم يدع لإمامة نفسه كما يزعمون، فقد قال زيد "صحبت أخي محمد الباقر، فو الله ما ادعاها منذ صاحبته حتى فارقني"[٣]، فكما أنه لم يدّعيها لنفسه، فإنه لا يمكن أن يدّعيها لأبيه، فقد كان من خيار التابعين الذين يعلمون أن البيعة هي وحدها الطريق الصحيح للإمامة، وأبوه لم يبايع بها، فكيف يقول بإمامته))[٤]. وينتهي إلى أن الإمام زيد عندما خرج على هشام بن عبد الملك فإن خروجه كان قائماً على قاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لا غير، وليس تجسيداً لمبدأ الخروج الذي تقول به الزيدية، وأن هناك فرق بين خروجه لهذه الغاية، وبين اشتراط الخروج لصحة الإمامة؛ لأن هذا الشرط يعني أن الإمامة لا طريق لها إلا طريق التغلب[٥].

ومن جانبنا فإننا نرجح هذا الرأي الأخير، ونعتقد أن اشتراط الخروج لصحة الإمامة لدى الزيدية قد تبلور في مرحلة لاحقة بعد الإمام زيد، ولا علاقة له به، كما لم يشترطه أحد من آبائه من قبله[٦].

حكم خروج أكثر من إمام في وقت واحد:

أشار الشهرستاني إلى أن مذهب الإمام زيد هو جواز خروج إمامين في قطرين يستجمعان شروط الإمامة، ويكون كل واحد منهما واجب الطاعة[٧].

---

(١) شريف الخطيب، الإمام زيد بن علي المفترى عليه، ص ٢١٤.
(٢) الشهرستاني، الملل والنحل (١٥٦/١).
(٣) انظر نشوان الحميري، شرح رسالة الحور العين ص ١٨٨.
(٤) شريف الخطيب، الإمام زيد بن علي المفترى عليه، ص ٢١٤.
(٥) المرجع السابق، ص ٢١٤.
(٦) يقول الإمام محمد بن علي الشوكاني ((لم يأت في كتاب ولا سنة ولا قول صاحب ولا إجماع أن من دعا الناس إلى مبايعته كان إماماً بمجرد ذلك، تجب طاعته وتحرم مخالفته، بل الذي في الأحاديث الصحيحة أن من بايع إماماً وجبت عليه طاعته وحرمت عليه مخالفته)) وبل الغمام على شفاء الأوام، حققه محمد صبحي حسن حلاق، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مكتبة العلم، جدة، ط١، ١٤١٦هـ (٣٩٨/٢).
(٧) الشهرستاني، الملل والنحل (١٥٥/١).

ونقل البعض هذا القول عن الشهرستاني باستغراب[١]، وذهب البعض إلى أن زيداً سمح لنفسه أن يخرج على إمامة أخيه محمد الباقر، فاجتمع إمامان في وقت واحد[٢].

إلا أن من الباحثين المحدثين من ذهب إلى نفي أن يكون هذا هو رأي الإمام زيد. يقول د. سامي النشار ((وأعتقد أن هذا النص.... لم يصدر عن الإمام زيد، بل وضعه الزيدية الذين تابعوا الإمامين محمداً وإبراهيم ابني عبد الله بن الحسن في ثورتهما على المنصور، حين خرجا في دولة هذا الأخير وقتلا))[٣]. ومال د. شريف الخطيب إلى هذا الرأي، وذهب إلى أن هذا لم يكن يكن رأي الإمام زيد وإنما رأياً للزيدية من بعده[٤].

ونعتقد أن هذا الرأي الأخير الذي ينفي أن يكون الإمام زيد قد أجاز خروج إمامين في وقت واحد هو الراجح، فليس هناك ما يبرر قوله به. ويبدو أن الزيدية قالوا به لتبرير حالات واقعية واجهوها، منها خروج الإمامين الناصر الأطروش[٥] ويحي بن حسين الهادي[٦] في وقت واحد.

الفصل الثاني

نظرية الإمامة لدى فرق الزيدية

قبل الإمام الهادي

اختلفت الآراء حول بداية ظهور فرق الزيدية، والشيعة بصورة عامة. والراجح أن ظهور هذه الفرق كان في منتصف القرن الثاني الهجري، مع دخول الإسلام أقوام وأجناس وأمم متعددة كان لها تراث ثقافي وحضاري

---

(١) انظر محمد أبو زهرة، الإمام زيد، ص ١٩٣-١٩٤، وقد استغرب الشيخ أبو زهرة هذا القول المنسوب للإمام زيد ((ولا ندري على أي أصل اعتمد الإمام زيد في تقريره ذلك، ولم نجد في المصادر التي تحت أيدينا ما يبرره)).

(٢) د. كامل الشيبي، الصلة بين التصوف والتشيع، دار الاندلس، بيروت، ط٣، ١٩٨٢ (١٨٥/١).

(٣) د. علي النشار، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام (١٣٢/٢).

(٤) شريف الخطيب، الإمام زيد بن علي المفترى عليه، ص ٢١٧-٢١٩.

(٥) الحسن بن علي بن الحسين بن علي بن عمر الأشرف بن علي زين العابدين، المعروف بالأطروش، بالأطروش، ولد بالمدينة النبوية سنة ٢٣٠هـ، ودعوته بالجيل سنة ٢٨٤هـ، ووفاته سنة ٣٠٤هـ. عن محمد بن محمد زبارة، تاريخ الزيدية، تحقيق وتعليق د. محمد زينهم، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ص ٦٧.

(٦) يحي بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم الرسي، ولد بالمدينة النبوية سنة ٢٤٥هـ، ودعا باليمن سنة ٢٨٠هـ، ونعت بالهادي إلى الحق، وتوفي سنة ٢٩٨هـ. عن يحيى بن الحسين الهاروني، الإفادة في تاريخ الأئمة السادة، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، عمان، الأردن، ص ٩٦- ١١٠.

سابق، ومع بدء حركة ترجمة التراث الإنساني إلى العربية؛ والتي كان لها الأثر الأبرز في صياغة هذه الفرق وتمايزها، وعلى نحو خاص فرق الشيعة.

ويشير كُتَّاب الفرق إلى أربع فرق زيدية رئيسية نشأت بعد عصر الإمام زيد، وقبل ظهور الإمام الهادي، وهي: الجارودية، والبترية (الصالحية)، والسليمانية، والقاسمية.

ويعنى هذا الفصل بدراسة نظرية الإمامة لدى هذه الفرق في ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول: النص والوصية ومسألة حصر الإمامة في البطنين. ويتناول المبحث الثاني: جواز إمامة المفضول مع وجود الأفضل. ويتناول المبحث الثالث: اشتراط الخروج لصحة الإمامة.

المبحث الأول

النص والوصية وحصر الإمامة في البطنين

لدى فرق الزيدية قبل الإمام الهادي

يتناول هذا المبحث مسألة النص والوصية، وحصر الإمامة في البطنين لدى الفرق الزيدية: الجارودية، والسليمانية، والبترية، والقاسمية.

النص والوصية وحصر الإمامة في البطنين لدى الجارودية:

يقول الجارودية[1] بأفضلية الإمام علي، وأن مقامه لا يجوز لأحد سواه، وزعموا أن من دفع علياً عن هذا المكان كافر، وأن الأمة كفرت وضلت بتركها بيعته. وجعلوا الإمامة بعده في الحسن بن علي، ثم في الحسين ثم هي شورى بين أولادهما، فمن خرج منهم مستحقاً للإمامة فهو الإمام[2]. وزعموا أن النبي صلى الله عليه وسلم نص على علي بالإشارة والوصف دون التسمية

---

(١) سميت هذه الفرقة بهذا الاسم نسبة إلى أبي الجارود، زياد بن المنذر الهمداني، ويقال النهدي والثقفي، ويكنى أبا النجم، وكان من أتباع محمد الباقر ثم ابنه جعفر، ثم تركهما ولحق بالإمام زيد، انظر: ابن النديم، الفهرست، تحقيق إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٩٩٧ م، ص ٢٢١؛ ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط١، ١٣٢٦هـ (٣٨٦/٣)؛ وانظر أيضاً: الحسن النوبختي، وسعد بن عبد الله القمي، فرق الشيعة، حققه د. عبد المنعم الحفني، دار الرشاد، القاهرة، ط١، ١٩٩٢، ص ٧٠؛ الشهرستاني، الملل والنحل (١٥٩/١)؛ د. أحمد محمود صبحي، الزيدية، ص ١٠٣.

(٢) الحسن النوبختي وسعد القمي، فرق الشيعة، ص ٢١؛ وانظر: طاهر الأسفراييني، التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، تحقيق كمال يوسف الحوت، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٣م، ص ٢٨.

والتعيين، وأنه أشار إليه ووصفه بالصفات التي لم توجد إلا فيه[١]، والناس قصّروا، حيث لم يتعرفوا الوصف، ولم يطلبوا الموصوف، وإنما نصبوا أبا بكر باختيارهم؛ فكفروا بذلك[٢].

وقال بعض الجارودية أن النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي نص على إمامة الحسن بعد علي، ثم إمامة الحسين بعد الحسن. وقال البعض الآخر إن علياً هو الذي نص على إمامة ابنه الحسن، ثم نص الحسن على إمامة أخيه الحسين[٣].

ثم قالت الجارودية إن الإمامة بعد الحسن والحسين في ذريتهما دون سائر ولد علي بن أبي طالب، من قام منهم ودعا لنفسه فهو الإمام المفترض الطاعة، وهو بمنزلة علي بن أبي طالب، وأن إمامته واجبة على أهل بيته وسائر الناس كلهم، ومن تخلف عنه في قيامه ودعوته إلى نفسه من جميع الخلق فهو هالك كافر[٤].

النص والوصية وحصر الإمامة في البطنين لدى السليمانية (الجريرية):

قالت السليمانية[٥] إن الإمامة شورى بين الخلق، ويصح أن تنعقد بعقد رجلين من خيار المسلمين، وأجازوا إمامة المفضول مع وجود الأفضل، وأثبتوا إمامة أبي بكر وعمر، ولكنهم قالوا إن الأمة تركت الأصلح في البيعة لهما؛ لأن علياً كان هو الأولى بالإمامة منهما، إلا أن الخطأ في بيعتهما لم يوجب كفراً ولا فسقاً[٦].

---

(١) نشوان الحميري، شرح رسالة الحور العين، ص ١٥٥.

(٢) الشهرستاني، الملل والنحل (١٥٨/١) ؛ وانظر: أبو الحسن الأشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تحقيق نعيم زرزور، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م (٧٠/١) ؛ عبد القاهر الأسفراييني، الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٧٧، ص ٢٢؛ نشوان الحميري، شرح رسالة الحور العين، ص ١٥٥؛ صلاح الدين الصفدي، الوافي بالوفيات، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م (٢٢/١٥).

(٣) انظر: أبو الحسن الأشعري، مقالات الإسلاميين (٧٠/١)؛ عبد القاهر الأسفراييني، الفرق بين الفرق، ص ٢٢.

(٤) الحسن النوبختي وسعد القمي، فرق الشيعة، ص ٦٩- ٧٠.

(٥) وهم أصحاب سليمان بن جرير الرقي، وقد ظهر في أيام المنصور، ويبدو أنه كان على مذهب الإمامية قبل أن يؤسس جماعته الزيدية، د. علي النشار، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام (١٥٢/٢).

(٦) انظر: أبو الحسن الأشعري، مقالات الإسلاميين (٧١/١) ؛ الحسن النوبختي وسعد القمي، فرق الشيعة، ص ٩؛ عبد القاهر الأسفراييني، الفرق بين الفرق، ص ٢١٣؛ طاهر الأسفراييني، التبصير في الدين، ص ٢٨؛ ابن تيمية، منهاج السنة النبوية (١١/٢)؛ المطهر المقدسي، البدء

وكفَّر السليمانية عثمان بالأحداث التي نقمها الناقمون منه[١]. وأكفروا عائشة والزبير وطلحة بإقدامهم على قتال علي[٢].

النص والوصية وحصر الإمامة في البطنين لدى البترية (الصالحية):

قالت البترية[٣] إن علياً هو أفضل الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأولاهم بالإمامة؛ لفضله وسابقته وعلمه، وهو أفضل الناس وأشجعهم وأسخاهم وأورعهم وأزهدهم[٤]. ولكن البترية أجازوا إمامة أبي بكر وعمر، وعدوهما أهلا لذلك المكان والمقام. وقالوا إن علياً سلّم لهما الأمر، ورضي بذلك وبايعهما طائعاً غير مكره، وترك حقه لهما، فهم راضون كما رضي المسلمون له ولمن بايع، لا يحل لنا غير ذلك، ولا يسع منا أحد إلا ذلك، وأن ولاية أبي بكر صارت رشداً وهدى لتسليم علي ورضاه؛ ولولا رضاه وتسليمه لكان أبو بكر مخطئاً ضالاً هالكاً[٥].

وتوقفت البترية في عثمان، ولم يقدموا على ذمه ولا على مدحه؛ أهو مؤمن أم كافر؟ فقالوا: إذا سمعنا الأخبار الواردة في حقه وكونه من العشرة المبشرين بالجنة، قلنا يجب أن نحكم بصحة إسلامه وإيمانه، وكونه من أهل الجنة، وإذا رأينا الأحداث التي أحدثها من استهتاره بتربية بني أمية وبني مروان، واستبداده بأمور لم توافق سيرة الصحابة، قلنا يجب أن نحكم بكفره، فتحيرنا في أمره، وتوقفنا في حاله، ووكلناه إلى أحكم الحاكمين[٦].

والتاريخ، مكتبة الثقافة الدينية، بور سعيد (١٣٣/٥)؛ صلاح الدين الصفدي، الوافي بالوفيات (١٢٢/١٥- ١٢٣).

(١) انظر: أبو الحسن الأشعري، مقالات الإسلاميين (١/ ٧١) ؛ الحسن النوبختي وسعد القمي، فرق الشيعة، ص ٩؛ عبد القاهر الأسفراييني، الفرق بين الفرق، ص ٢٢؛ طاهر الأسفراييني، التبصير في الدين، ص ٢٩؛ الشهرستاني، الملل والنحل (١٦٠/١)؛ فخر الدين الرازي، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، تحقيق د. علي سامي النشار، دار الكتب العلمية، بيروت، ص ٥٢- ٥٣؛ صلاح الدين الصفدي، الوافي بالوفيات (٢٢٣/١٥).

(٢) انظر: الحسن النوبختي وسعد القمي، فرق الشيعة، ص ٩؛ الشهرستاني، الملل والنحل (١٦٠/١) ؛ صلاح الدين الصفدي، الوافي بالوفيات (٢٢٣/١٥).

(٣) أتباع رجلين هما: الحسن بن صالح بن حي، كان فقيهاً متكلماً، ولد سنة ١٠٠هـ وتوفي سنة ١٦٨هـ، وكثير النوا الملقب بالأبتر، انظر: ابن النديم الفهرست، ص ٢٢١؛ وأبو الحسن الأشعري، مقالات الإسلاميين (٧١/١).

(٤) الحسن النوبختي وسعد القمي، فرق الشيعة، ص ٢٠.

(٥) المرجع السابق، ص ٩-١٠؛ الشهرستاني، الملل والنحل (١٦١/١).

(٦) انظر: أبو الحسن الأشعري، مقالات الإسلاميين (٧١/١)؛ عبد القاهر الأسفراييني، الفرق بين الفرق، ص ٢٤؛ الشهرستاني، الملل والنحل (١٦١/١)؛ نشوان الحميري، شرح رسالة الحور العين، ص ١٥٥؛ ابن تيمية، منهاج السنة النبوية(١١/٣).

وحكي عن الحسن بن صالح بن حي أنه كان يتبرأ من عثمان بعد الأحداث التي نقمت منه[١]. ومع ما يبدو من بعدهم عن الشطط الذي كان لدى الفرق الأخرى إلا أنه رُوي أنهم كانوا يكفِّرون من حارب علياً[٢].

وقد نقل عن البترية أنها تذهب إلى ما ذهبت إليه السليمانية من أن الإمامة شورى بين الخلق، وتنعقد برجلين من خيار المسلمين، وأنه تصح إمامة المفضول مع وجود الأفضل[٣].

وذهب صاحب الحور العين إلى أن البترية قالوا: إن الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ((لم ينصا على رجل بعينه واسمه، فيجعلوه إماماً للناس. وإن الإمامة شورى بين خيار الأمة وفضلائها، يعقدونها لأصلحهم لهم، ما لم يضطروا إلى العقد قبل المشورة؛ لفتق يخاف حدوثه على الأمة، فإذا خافوا وقوع ذلك، وبادر قوم من خيار الأمة وفضلائها، أو رجلان من عدولها وأهل الشورى، فعقدوا الإمامة لرجل يصلح لها ويصلح على القيام بها؛ ثبتت إمامته، ووجبت على الأمة طاعته، وكان على سائر الناس الرضا))[٤].

النص والوصية وحصر الإمامة في البطنين لدى القاسمية:

اضطلع الإمام القاسم[٥] بدور بارز في التأصيل لنظرية الإمامة لدى الزيدية، ويمكن القول إن نظرية الإمامة لدى الزيدية وعلى وجه خاص لدى الزيدية الهادوية هي ذاتها أفكار الإمام القاسم، ولم يضف إليها من جاء بعده إلا يسيرا.

وقد جعل القاسم الإمامة أصلا من أصول الدين، حيث ذكر أن أصول الدين ثمانية عشر أصلاً، أولها التوحيد، ثم ذكر في: سادساً: الإمامة[٦]. ويقول ويقول بعد ذلك: إنه بمثل ما أن حقيقة التوحيد (الأصل الأول من أصول الدين) هي نفي جميع صفات التشبيه عنه؛ فإن حقيقة الإمامة (الأصل السادس

---

(١) أبو الحسن الأشعري، مقالات الإسلاميين (٧١/١).
(٢) نشوان الحميري، شرح رسالة الحور العين، ص ١٥٥.
(٣) انظر: عبد القاهر الأسفراييني، الفرق بين الفرق، ص ٢٤؛ الشهرستاني، الملل والنحل (١٦١/١).
(٤) نشوان الحميري، شرح رسالة الحور العين، ص ١٥٠-١٥١.
(٥) القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، ولد سنة ١٦٩هـ، وكانت دعوته الأولى بمصر سنة ١٩٩هـ، والثانية بالكوفة سنة ٢٢٠هـ، وتوفي بجبل الرس سنة ٢٤٦هـ. محمد زبارة، تاريخ الزيدية، ص ٦٢.
(٦) القاسم الرسي، مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم الرسي، المكتبة الشاملة، موقع أنا زيدي. WWW.anazaidi.com (٣٦٧/١)

من أصول الدين) هي ((الأربع الخصال، القرابة من رسول الله صلى الله عليه وسلم والعلم البارع، والزهد، والشجاعة))[1].

وذكر أن الرسل هم الذين يبيِّنون الأوصياء من بعدهم، ثم يبيِّن الأوصياء الأئمة من بعدهم أيضاً ((فبانت الرسل صلوات الله عليهم [أي قامت ببيان]، من [هم] الأوصياء بما جعل الله من هذه الدلائل لهم وفيهم، وبانت الأوصياء من الأئمة، بما خصها الله به من التسمية، وبما كان يُعرف لها عند رسلها من المنزلة، وما كانت الرسل تنبئها به من أقوال التفضلة، كنحو ما جاء في علي عليه السلام عن الرسول صلى الله عليه وسلم وما كان في أقواله المشهورة المعلومة فيه، كقوله :"من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم والِ من والاه، وعاد من عاداه". وكقوله: "أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي". و"أنت قاضي ديني ومنجز وعدي"))[2].

مذهب القاسم في إمامة علي :

اتساقا مع فكرته بأن الإمامة فرض من جملة الفروض الشرعية مثلها في ذلك مثل الصلاة والصيام والزكاة؛ يرى القاسم أنه كان من الضروري على الرسول صلى الله عليه وسلم أن يبيِّن الوصي من بعده، على النحو الذي بيَّن به بقية الفرائض، وأنه كان من الطبيعي أن يكون موضع الإمامة نسباً رفيعاً لا يستطيع أحد أن يدعي أرفع منه، وهو النسب الذي فيه النبوة، وبذلك يقطع أي تطلع لهذا المنصب من قِبَل أي شخص، يقول الإمام القاسم: ((فإن قالوا: بيِّنوا لنا وجه الفريضة؟ قيل لهم: الوجه على مثال قياس الفرائض كلها، يأتي الخبر من الله فيأمر نبيه عليه السلام أن ينص رجلاً بعينه من موضع معروف، ولا يكون ذلك الموضع إلا وهم به عارفون في النسب والتقى، ليكون موضع القنوع حتى لا يقول أحدٌ أنا أولى... والدليل على ما قلنا أن الإمامة إذا خرجت من أرفع المواضع وأقربها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ادعت كل فرقة من الأمة الإمامة، ووقع الاختلاف، وفي الاختلاف إبطال الدين))[3].

ولهذا يرى القاسم أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد بيَّن أن الوصي من بعده هو الإمام علي باسمه ونسبه ((فمن هاهنا قلنا إن رسول الله صلى الله

---

(١) المرجع السابق (٣٦٧/١).
(٢) المرجع السابق (٧٤/٢).
(٣) المرجع السابق (١٠٤/٢).

عليه وسلم نصبه باسمه ونسبه))[1] حيث إن الله تبارك وتعالى قد أنزل الآية التي تصفه، والموصوف موجود، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى بإقامته للناس باسمه وصفته[2]. وبهذا يبدو أن الإمام القاسم قد جزم بالنص الجلي على إمامة علي[3]، ويورد القاسم العديد من الأدلة على إمامة علي، أضحت بعد ذلك هي أساس ما يحتج به من جاء بعده[4]، كما حاول تفنيد حجج من يقول بصحة إمامة أبي بكر وعمر[5].

وأشار القاسم إلى بعض الكرامات التي خص الله بها الإمام علي من علم حوادث الأشياء، وما يلقى من الشدائد، وما كان يخبر به من عجيب الأنباء، ويقص على الناس من قصص الأنبياء، وما كان به باياً، ولغيره مبايناً[6]. وعندما سئل القاسم عن ولاية علي بن أبي طالب، هل هي فريضة من الله كالفرائض؟ قال: موالاة علي بن أبي طالب أكبر الفرائض، واجبة من الله ورسوله على كل مسلم[7].

ونقل الإمام الهادي عن القاسم أنه سئل عن إمامة علي بن أبي طالب رحمة الله عليه أفرض هي من الله؟ فقال: ((كذلك نقول، وكذلك يقول العلماء من آل الرسول عليه وعلى آله السلام، قولا واحدا لا يختلفون فيه))[8].

مذهب القاسم في إمامة الحسن والحسين:

يقول الإمام القاسم إن من فهم ولاية الإمام علي، وجب عليه ((التفضيل والاعتقاد، والقول بإمامة الحسن والحسين، الإمامين الطاهرين، سبطي الرسول المفضلين، اللذين أشار إليهما الرسول، ودل عليهما))[9].

وذكر القاسم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ((دل على الحسن والحسين صلوات الله عليهما وعلى أبيهما وأمهما، فقال: "[الحسن والحسين] سيدا شباب أهل الجنة، وأبوهما خير منهما"، وقال: "اللهم حب من أحبهما "،

---

(١) المرجع السابق (١٠٦/٢).
(٢) المرجع السابق، نفس الموضع.
(٣) انظر في ذلك أشواق غليس، التجديد في فكر الإمامة عند الزيدية، ص ٦٦- ٦٧.
(٤) القاسم الرسي، مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم (٧٤/٢-٧٥، ٨٥-٩١، ١١٢-١١٣).
(٥) المرجع السابق (١٠٨/٢-١٠٩).
(٦) المرجع السابق (٧٤/٢).
(٧) المرجع السابق (٤٨٥/٢).
(٨) الهادي يحي بن الحسين، الأحكام في الحلال والحرام، المكتبة الشاملة، موقع أنا زيدي. WWW.anazaidi.com (٣٨/١).
(٩) القاسم الرسي، مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم (١١٤/٢).

وقال: "تعلموا منهما ولا تعلموهما فهما أعلم منكم". وقال لهما ولأبيهما: "أنا حرب لمن حاربهم وسلم لمن سالمهم"، وقال: "النجوم أمان لأهل السماء، وأهل بيتي أمان لأمتي" وسماهما الله ابنيه في كتابه، وفرض مودتهما، ولهما آية الخمس، ولهما الفيء، ولهما آية التطهير، قال الله: ﴿فَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ﴾[الروم، الآية ٣٨] فدل عليهما بأعيانهما ... إلا أن الحسن يتقدم الحسين بالسن، وهما جميعا في وقتهما "إمامان قاما أو قعدا"))[١].

الأئمة بعد الحسن والحسين لدى القاسم:

ذكر القاسم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قد أبان الأئمة بعد الوصي (علي) والحسنين، ودل الأمة عليهم، ((بدليلين مبينين، وعَلَمِين مضيئين، لا يحتملان لبس تغليط، ولا زيغ شبهة تخليط ... وهما[أي الدليلين] ... القرابة بالرسول صلى الله عليه وسلم وما جُعل من احتمال كمال الحكمة فيمن الإمامة فيه، وحد الحكمة وحقيقة تأويلها، درك حقائق الأحكام كلها))[٢].

كلها))[٢].

وقام القاسم بعد ذلك بسرد عدد من الآيات القرآنية التي يرى أنها تدل على وراثة الأبناء للآباء في منصب النبوة من نوح إلى موسى عليهم السلام[٣]، ورأيه أن تلك الآيات تقطع بوراثة منصب الإمامة عن الأنبياء، فيقول((فأيُّ ضياء أضوى، أو حجة لمحتج أقوى في إثبات الصفوة والفضل، لأبناء المنتجبين من الرسل، مما تلونا تنزيلا مبانا، أنزله الله في منزل وحيه قرآنا، لا تعارضه شبهة لبس، ولا يلتبس على ذي ارتياده ملبس))[٤].

ثم يذكر أيضاً الأدلة على اشتراط الحكمة (أي العَلَم الثاني) للأئمة، فيقول: ((فاسمع لقول الله سبحانه في تفصيل الحكمة، وما خص به من جعلها فيه من التقدمة، إذ يقول في داود صلى الله عليه: ﴿وَشَدَدْنَا مُلْكَهُ وَآتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصْلَ الْخِطَابِ﴾ [ص، الآية ٢٠] . وقال فيه صلى الله عليه:﴿وَقَتَلَ دَاوُودُ جَالُوتَ وَآتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَهُ مِمَّا يَشَاءُ﴾ [ص، الآية ٢٠] فمتى ما وجد الملتمسون، وأصاب عند الطلب الطالبون ـ مَنْ هاتان الخلتان فيه كاملتان، وهذان الدليلان عليه مبينان ـ حقت إمامته وصحت، وبانت الحجة لأوليائه فيه ووضحت، ولم يكن لطالب إمامة تعدِّيه، ولم توجد الكفاية أبدا إلا

---

(١) المرجع السابق (٩٢/٢). وهذا يعني القول بالنص الجلي على إمامتهما.
(٢) المرجع السابق (٧٦/٢).
(٣) انظر المرجع السابق (٧٦/٢-٧٨).
(٤) المرجع السابق (٧٩/٢).

فيه، والعلة التي بها ولها، ومن أجلها، كانت القرابة والحكمة على الإمام دليلا، وإلى وجوده عند الحاجة والطلب سبيلا))[١].

ويرى القاسم أن الرسول صلى الله عليه وسلم بعد أن دل على إمامة الحسن والحسين دل على إمامة أولادهما ((...ثم دل على الحسن والحسين... ثم دل على أولادهما فقال: "إن تمسكتم بالكتاب وبهم لن تضلوا أبدا"))[٢].

وأنكر القاسم أن يكون طريق الإمامة الاختيار والرأي والشورى، واحتج بأن ذلك أمر سيطول، وخلال ذلك ستتعطل الأحكام والمصالح ((ولتعطل في مدة الطلب أكثر الأحكام، من الجمَع والأعياد، والدفع والجهاد، وقذف المحصنات، ومكابرة المؤمنات، ولسقط حد الزاني والزانية، وكل حكم خصه الله بالتسمية))[٣]. واحتج أيضاً بأن جعل الإمامة في آل البيت فيه تيسير على الناس[٤]. وبأن هذا هو أمر الله سبحانه وتعالى ولا مجال فيه للرأي ((فقالوا: نختار لإمامتنا وديننا أوثقنا لذلك في أنفسنا. فقلنا: لستم تختارون ذلك لأنفسكم، دون اختياركم فيه على ربكم، فلله الخيرة، لا لكم. يقول الله جل ثناؤه :﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾ [القصص، الآية ٦٨] وقال تعالى :﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ [الأحزاب، الآية ٣٦] يقول جل ثناؤه : إن يختاروا هم فتكون الخيرة لهم، والله ما جعل إليهم الخيرة فيما خوَّلهم، ولا فيما جعل من أموالهم لهم، فكيف تكون إليهم الخيرة في أعظم الدين عِظما، وأكبره عند علماء المؤمنين حكما))[٥]. ويحتج أخيراً بأن إجراءات الشورى والاختيار فيها من الصعوبة ما يؤدي إلى المنازعة والفتنة، وإذا وقعت الفتنة وقع الحرب، وإذا كان ذلك؛ حصل فناؤهم، فإذا ما وقعوا فيه من الشر والفساد أعظم مما طلبوا من الصلاح في طلب الإمامة[٦]، ((فلذلك قلنا: لا يجوز أن تكون الإمامة بعد النبوة إلا في موضع معروفٍ لحاجة الخلق إليها، وإلا فسد التدبير وضاع الخلق))[٧].

---

(١) المرجع السابق (٨٠/٢).
(٢) المرجع السابق (٩٢/٢).
(٣) المرجع السابق (٨١/٢).
(٤) المرجع السابق (٨١/٢).
(٥) المرجع السابق (٨١/٢).
(٦) المرجع السابق (١٠٧/٢).
(٧) المرجع السابق (١٠٣/٢).

وحذّر من أنه إذا خرجت الإمامة من أرفع المواضع وأقربها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ادعت كل فرقة من الأمة الإمامة، ووقع الاختلاف، وفي الاختلاف إبطال الدين[١].

المبحث الثاني

جواز إمامة المفضول مع وجود الأفضل

لدى فرق الزيدية قبل الإمام الهادي

لا مجال لدى الجارودية للقول بجواز إمامة المفضول مع وجود الأفضل، بل قالوا إن الناس قد كفروا باختيارهم أبي بكر، وأن من دفع الإمام علي عن الإمامة فقد كفر[٢].

أما السليمانية (الجريرية) فقد ذكرنا أنهم أجازوا إمامة المفضول مع وجود الأفضل، وأثبتوا إمامة أبي بكر وعمر بناءً على ذلك، وإن كانت الأمة قد تركت الأصلح في البيعة لهما؛ لأن علياً كان هو الأولى بالإمامة بحسب رأيهم[٣].

وقالت البترية (الصالحية) بجواز إمامة المفضول مع وجود الأفضل إذا كان الأفضل راضيا بذلك[٤]. ويروى عنهم القول((إن الإمامة لا يستحقها إلا الفاضل الذي يعرف فضله، وتقدمه على جميع الأمة في خلال الخير، إلا أن تحدث علة، أو يعرض أمر يكون فيه نصب المفضول للإمامة أصلح للأمة، وأجمع لكلمتها، وأحقن لدمائها، وأقطع لاختلافها، ولطمع العدو فيها؛ أو يكون في الفاضل علة تمنعه من القيام، كالمرض ونحوه؛ فإذا كانت الحال كذلك،

---

(١) المرجع السابق (١٠٤/٢).

(٢) انظر: الحسن النوبختي وسعد القمي، فرق الشيعة، ص ٢١؛ طاهر الأسفراييني، التبصير في الدين، ص ٢٨؛ الشهرستاني، الملل والنحل (١٥٨/١).

(٣) عبد القاهر الأسفراييني، الفرق بين الفرق، ص ٢٣؛ طاهر الأسفراييني، التبصير في الدين، ص ٢٨.

(٤) انظر: عبد القاهر الأسفراييني، الفرق بين الفرق، ص٢٤؛ الشهرستاني، الملل والنحل (١٦١/١). (١٦١/١).

فالمفضول أحق بها من الفاضل، ولا يجوز أن يولى الفاضل على هذه الحال))[1].

ونقل عن سليمان بن جرير والبترية القول بأنه لا يجوز أن يكون المفضول عطلا عن الفقه والعلم، أو معروفاً بريبة أو سوء، بل يكون خيِّراً فاضلاً من عِداد العلماء، وإن كان في الأمة من هو أفضل أو أعلم منه، فإذا كان الحال بهذه الصفة، فإقامة المفضول جائزة، وهي هدى وصواب، غير أن إقامة الفاضل على كل حال أفضل وأصوب وأصلح[2].

ويرى الإمام القاسم أن من قدَّم المفضول على الأفضل فقد خالف الصواب الذي دل عليه صلى الله عليه وسلم، ووضع الأمر في غير معدنه وأهله[3]. ومن ثم فإن الإمام القاسم لا يرى جواز إمامة المفضول مع وجود الأفضل.

المبحث الثالث

اشتراط الخروج لصحة الإمامة

لدى فرق الزيدية قبل الإمام الهادي

اشترط الجارودية الخروج لصحة الإمامة، فمن خرج من ذرية الحسن والحسين، ودعا لنفسه وكان مستحقاً للإمامة فهو الإمام[4]. وقالوا إن من دعى من ذرية الحسن والحسين إلى الإمامة وهو قاعد في بيته مرخي عليه ستره، فهو مشرك!! وكل من تبعه كذلك، وكل من قال بإمامته[5].

ويبدو أن فرقة السليمانية تشترط الخروج لصحة الإمامة، فهي تقول إن الإمامة لم تجب لعلي إلا بعد أن أشهر سيفه[6].

ويرى البترية أن الإمامة تكون في أولاد الحسن والحسين لمن شهر سيفه، وكان عالماً زاهداً[1].

---

(١) نشوان الحميري، شرح رسالة الحور العين، ص ١٥١.
(٢) المرجع السابق، ص ١٥١-١٥٢.
(٣) القاسم الرسي، مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم (١١٢/٢).
(٤) انظر: الحسن النوبختي وسعد القمي، فرق الشيعة، ص ٢٨، ٥٤؛ طاهر الأسفراييني، التبصير في الدين، ص ٢٨.
(٥) الحسن النوبختي وسعد القمي، فرق الشيعة، ص ٥٤.
(٦) عن شريف الخطيب، الإمام زيد بن علي المفترى عليه، ص ٢٦٥.

ويرى الإمام القاسم الخروج شرطاً للإمامة. جاء في مسائل القاسم، في مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم: ((وسألته [أي سألت القاسم] متى يلزمني فرضه [أي الإمام]؟ فقال: إذا عرفته، فقد لزمك فرضه. فقلت: الإمام يعرِّف الناس بنفسه؟ قال: ... ويبين نفسه بالدعوة إلى الحق))[٢].

ويضيف القاسم ((إثبات الدعوة، وإيجاب البيعة لمن قام بالحق من ولديهما [الحسن والحسين] (ع) إذا كان عالماً بالحق عاملاً بأحكامه، داعياً إلى سبيل ربه، ناصراً لأهله، وعلوي السيرة في موالاة الأولياء، ومنابذة الأعداء، والصبر على البلوى، والغمض على القذى، مع شهر السيف على من ينكث البيعة، ويحرف عن الدين، ويخرج عن إمام المسلمين))[٣].

الفصل الثالث

نظرية الإمامة لدى الزيدية الهادوية

يتضمن هذا الفصل دراسة نظرية الإمامة لدى الزيدية الهادوية، في ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول: النص والوصية ومسألة حصر الإمامة في البطنين، ويتناول المبحث الثاني: جواز إمامة المفضول مع وجود الأفضل، ويتناول المبحث الثالث: اشتراط الخروج لصحة الإمامة.

المبحث الأول

النص والوصية

وحصر الإمامة في البطنين لدى الهادويّة

سار الإمام الهادي على نهج جده الإمام القاسم الرسي، فقرر أن الإمامة هي أصل من أصول الديانة قرينة التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، وذكر الإمام الهادي أن أول ما يجب على العبد أن يعلم، أن الله واحد أحد ... ثم أوجب عليه أن يعلم أنه عز وجل عدل في جميع أفعاله .... ثم أوجب عليه أن يعلم أن وعده ووعيده حق ... ثم أوجب عليه أن يعلم أن محمداً بن عبد الله بن

---

(١) الشهرستاني، الملل والنحل (١٦١/١).
(٢) القاسم الرسي، مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم (٥٥٠/٢).
(٣) المرجع السابق (٣٦٦/١).

عبد المطلب عبد الله ورسوله، خاتم النبيين لا نبي بعده ... ثم أوجب عليه أن يعلم أن علياً بن أبي طالب بن عبد المطلب أمير المؤمنين وسيد المسلمين ووصي رسول رب العالمين ... ثم أو جب أن يعلم العبد أن الحسن والحسين ابنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وحبيباه، وأنهما إمامان عادلان، واجبة طاعتهما، مفترضة ولايتهما .... ثم أوجب على العبد أن يعلم أن الإمامة لا تجوز إلا في ولد الحسن والحسين، بتفضيل الله لهما، وجعله ذلك فيهما، وفي ذريتهما[١].

والإمامة في رأي الإمام الهادي تابعة للنبوة وملحقة بها، بل وتقوم مقام النبوة في خلق الله، يقول الإمام الهادي: ((إن الله تبارك وتعالى لما خلق خلقه رَكَّب فيهم عقولاً، ولم يكن مشافهاً لهم، فاحتاج الخلق إلى من يشافههم، فأرسل الرسل فكانت الرسل حججاً، ثُمَّ من بعد الرسل الإمام الذي يقوم مقام الرسول المختومة به الرسل))[٢].

وهذا التأصيل لمكانة الإمامة هو ما عليه الهادوية[٣].

ويذهب الإمام الهادي إلى أن أساس ثبوت الإمامة هو النص والوصية بها من الله سبحانه وتعالى على لسان الرسول محمد صلى الله عليه وسلم لمن حكم الله لهم بها وقلدهم بحكمه إياها، وثبت ذلك بالدليل والبرهان، مثلها في ذلك مثل النبوة[٤]. وأنه قد جاء النص والوصية بها إلى الإمام علي وولديه الحسن والحسين ثم الأخيار من ذريتهما، يقول الإمام الهادي: ((وأما الوصية فكل من قال بإمامة أمير المؤمنين ووصيته، فهو يقول بالوصية، على أن الله

---

(١) الهادي يحي بن الحسين، ، مجموع كتب ورسائل الإمام الهادي، المكتبة الشاملة، موقع أنا زيدي.WWW.anazaidi.com ص ٦٠- ٦٩.

(٢) الهادي يحي بن الحسين، المنتخب، المكتبة الشاملة، موقع أنا زيدي. WWW.anazaidi.com ، ص ١- ٢.

(٣) انظر: الحسين العياني، مجموع كتب ورسائل الإمام الحسين بن القاسم العياني، تحقيق إبراهيم يحي الويسي الحمزي، عناية الإمام مجد الدين المؤيدي، منشورات مركز أهل البيت للدراسات الإسلامية، صعدة، ط١، ٢٠٠٤، ص ١٤٨؛ الإمام عبدالله بن حمزة، العقد الثمين في تبيين أحكام الأئمة الهادين، تحقيق عبدالسلام عباس الوجيه، المكتبة الشاملة، موقع أنا زيدي. WWW.anazaidi.com ، ص ٢٥-٢٦، ١٠٨، ١٢٥، عبد الله بن حمزة، المجموع المنصوري، المكتبة الشاملة، موقع أنا زيدي. WWW.anazaidi.com ص ٦١٨؛ عبد الله بن حمزة، شرح الرسالة الناصحة بالأدلة الواضحة، المكتبة الشاملة، موقع أنا زيدي. WWW.anazaidi.com ، ص ٣٩؛ أحمد الشرفي، عدة الأكياس في شرح معاني الأساس، دار الحكمة اليمانية، صنعاء، ط١، ١٩٩٥(٢/ ١٠٩)؛ مجد الدين المؤيدي، مجمع الفوائد، المكتبة الشاملة، موقع أنا زيدي. WWW.anazaidi.com، ص ١٨٢.

(٤) الهادي يحي بن الحسين، مجموع كتب ورسائل الإمام الهادي، ص ٥٥٩.

عز وجل أوصى بخلقه على لسان النبي إلى علي بن أبي طالب والحسن والحسين، وإلى الأخيار من ذرية الحسن والحسين، أولهم علي بن الحسين وآخرهم المهدي، ثم الأئمة فيما بينهما))[1]، ويؤكد ذلك بقوله: ((إن تثبيت الإمامة عند أهل الحق في هؤلاء الأئمة من الله عز وجل، على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم))[2].

أما القول إن الإمامة تكون بالرضا والاختيار من جانب المسلمين فذلك في رأي الإمام الهادي قول أهل الجهل، وهو محال، يقول الإمام الهادي: ((وليس تثبت الامامة بالناس للإمام، كما يقول أهل الجهل من الأنام: إن الإمامة بزعمهم إنما تثبت للإمام برضى بعضهم، وهذا أحول المحال وأسمج ما يقال به من المقال، بل الإمامة تثبت بتثبيت الرحمن لمن ثبّتها فيه وحكم بها له من الإنسان، رضي المخلوقون أم سخطوا، شاءوا ذلك وأرادوه أم كرهوا))[3].

وعندما سئل الإمام الهادي عن الدليل على نبوءة الأنبياء وإقامة الأوصياء والأئمة من بعدهم، قال: ((اعلم أنه لا تثبت نبوءة نبي في قلوب العالمين، ولا يستدل عليها أحد من التابعين، ولا تثبت وصيته الوصيَّ، ولا حجة لحق مضى، ولا تثبت إمامة إمام، ولا تجب طاعته على أهل الإسلام إلا باستحقاق وعلامات، وشرائع ودلالات، وعَلَم قائم، ودليل يدل على أنه هو صاحب ذلك المعنى، والمتولي لجميع هذه الأشياء))[4].

وبعد أن ذكر الإمام الهادي أساس استحقاق الأنبياء ودلالات وعَلَم ذلك، قال: ((كذلك الأوصياء، فلا تثبت للخلائق وصية الأنبياء إليهم إلا بالاستحقاق لذلك والعَلَم والدليل. فأمَّا الاستحقاق منهم لذلك المقام الذي استوجبوا به من الله العَلَم والدليل فهو فضلهم على أهل دهرهم، وبيانهم عن جميع أهل ملتهم، بالعِلم البارع والدين والورع والاجتهاد في أمر الله. وعلَمُهم ودليلهم فهو العِلمُ بغامض علم الأنبياء، والاطلاع على خفي أسرار الرسل، وإحاطتهم بما خص الله به أنبياءه، حتى يوجد عندهم من ذلك ما لا يوجد عند غيرهم من أهل دهرهم، فيستدل بذلك على ما خصتهم به أنبياؤهم، وألقته إليهم من مكنون

---

(١) المرجع السابق، ص٧٤. ويبدو من هذا أن الهادي يذهب إلى القول بالنص الجلي على إمامة علي وولديه وذريتهما. انظر في هذا المعنى السيد محمد عبد الرحمن، الإمام يحي بن الحسين الرسي وآراؤه الكلامية والفلسفية، دار الوفاء، الإسكندرية، ط١، ٢٠٠٣، ص ٢٠٢.

(٢) الهادي يحي بن الحسين، مجموع كتب ورسائل الإمام الهادي، ص ٧٥.

(٣) الهادي يحي بن الحسين، الأحكام، (٢/٤٦٠-٤٦٢).

(٤) الهادي يحي بن الحسين، مجموع كتب ورسائل الإمام الهادي، ص ٥٩١.

علمها، وعجايب فوايد ما أوحى الله به إليها، مما لا يوجد أبداً عند غير الأوصياء. من ذلك ما كان يوجد عند وصي موسى، وعند وصي عيسى عليهما السلام ما لا يوجد عند غيرهم من أهل دهرهم. ومن ذلك ما وجد عند وصي محمد صلى الله عليه وآله وسلم علي بن أبي طالب رحمة الله عليه، من ذلك ما أجاب به في مسائل الجاثليق[1]، ومن ذلك ما كان عنده من علم كتاب الجفر، وما كان عنده من علم ما يكون إلى يوم القيامة، مما أطلع الله عليه نبيه، وأطلع نبيه وصيه، لم يعلمه من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أحد غيره، ولم يقع عليه سواه، فهذا الذي لم يوجد عند غير الأوصياء من أهل مللهم فهو علَمُ الأوصياء المبين لها، والدليل الدال بالوصية عليها. وكذلك الأئمة الهادون الداعون إلى الله المرشدون، بانت إمامتهم، وثبت عقدها من الله لهم بخصال الاستحقاق، وبالعَلَم والدليل الذي بانوا به من غيرهم، وامتازوا به عن مشاركة أهل دهرهم.

فأما الاستحقاق فهو ولادة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم والعِلمُ والورع والزهد، والدعاء إلى الله، وتجريد السيوف، وخوض الحتوف، وفض الصفوف، ومجاهدة الألوف، ورفع الرايات، ومباينة الظالمين، ... والعَلَم والدليل فهو توفيق الله وتسديده لوليِّه وتأييده، وإيتاؤه إيّاه الحكمة ﴿وَمَن يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيراً﴾ [البقرة، الآية ٢٦٩] ﴿ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاء وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ [الحديد، الآية ٢١] . ودليل ذلك وعلَمُه الذي يدل على أنه قد آتى وليَّه الحكمة ما يظهر من الإمام من الأمور المعجزات لأهل دهره، من حسن علمه، ودقائق فهمه، وحسن تعبيره، وتمييزه، والمعرفة بالتأني لتعليم رعيته، وتفهيمها بما تحتاج إلي فهمه، حتى يكون معه من الشرح لما يسأل عنه، والتبيين لما يأتي به، والاحتجاج فيه وعليه بالحجج البالغة والبراهين النيّرة، التي لا توجد عند غيره، ولا ينال شرحها والاحتجاج بها سواه، مع التأني لقبول عقول العالمين لما به يأتي من الحق المبين، والأمر المنير، مع استنباطه لعلم دقائق الكتاب، ودقائق الحلال والحرام في كل الأسباب، التي لا يقع عليها إلا من تولى الله اللطف له، وتوحد بالهداية لقلبه، ممن قلده أمر رعيته، وحكم له بالإمامة على بريّته))[2].

---

(١) الجاثليق هو رئيس النصارى في بلاد الإسلام، وهو هنا يشير إلى ما يراه من قدرات الإمام علي الخارقة في مناظرة الجاثليق الذي يروى أنه وفد إلى المدينة بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم.

(٢) الهادي يحي بن الحسين، مجموع كتب ورسائل الإمام الهادي، ص٥٩٤-٥٩٦.

ووفقا لهذا النص فالوصي خصه الله سبحانه وتعالى بالعلم الخفي من أسرار الرسل والأنبياء دون غيره من البشر. وكذلك الأئمة بعد الوصي يستحقون الإمامة بالانتساب إلى الحسنين، وما وهبهم الله من حكمة لم تكن لغيرهم من الناس، وما يظهر من معجزات على أيديهم في العلم والمعرفة، وإدراك المسائل حيث غرس الله الفهم والهداية في قلوبهم.

وقد أفاض الإمام الهادي في إيراد الأدلة النقلية والعقلية على إمامة علي وولديه وذريتهما، وهي الأدلة التي سبق للإمام القاسم الرسي أن أورد بعضها[1].

والقول بالنص والوصية وحصر الإمامة في البطنين هو ما عليه الزيدية الهادوية[2] حتى عصرنا الحاضر.

---

(١) يمكن الرجوع إليها في مواضعها. انظر: الهادي يحي بن الحسين، مجموع كتب ورسائل الإمام الهادي ص ٦٦- ٧٥. وانظر الحسين العياني، مجموع كتب ورسائل الحسين بن القاسم العياني، ص ١٤٩؛ حميدان القاسمي، مجموع الإمام حميدان بن يحيى القاسمي، المكتبة الشاملة، موقع أنا زيدي WWW.anazaidi.com، ص ١٤٠- ١٦٧؛ علي بن القاسم، بلوغ الإرب وكنوز الذهب في معرفة المذهب، تحقيق عبد الله بن عبد الله بن أحمد الحوثي، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، عمان الأردن، ط١، ٢٠٠٢، ص ١١٨- ٢١٧.

(٢) انظر عبد الله بن حمزة، الشافي، المكتبة الشاملة، موقع أنا زيدي. WWW.anazaidi.com (٤٨٤/٢)، ومع أنه يصرح في العقد الثمين وفي غيره، بأن مذهبه هو القول بالنص الخفي في إمامة علي والحسنين، انظر: العقد الثمين في تبيين أحكام الأئمة الهادين، ص٢٩؛ والشافي (٤٣٢/١) إلا أنه في الرسالة الناصحة يذكر أن النص هو نص ظاهر جلي، انظر شرح الرسالة الناصحة، ص ٢٠٧. وانظر له أيضا الرسالة النافعة بالأدلة الواقعة، المكتبة الشاملة، موقع أنا زيدي. WWW.anazaidi.com، ص ٥٥ - ٥٨. وانظر: أحمد الشرفي، عدة الأكياس، ص ١١٠- ١١٤؛ علي بن القاسم، بلوغ الإرب وكنوز الذهب في معرفة المذهب، ص ٢٢١؛ مجد الدين المؤيدي، لوامع الأنوار في جوامع العلوم والآثار وتراجم أولي العلم والأنظار، المكتبة الشاملة، موقع أنا زيدي WWW.anazaidi.com (٤٣٥/١ وما بعدها، و٤٨٣/٢ وما بعدها)، ومجمع الفوائد ص ١٧٦- ١٨٢. ويقول الإمام حميدان بن يحي القاسمي أن مذهب العترة القول بالنص الجلي في علي والحسنين ((قول أئمة العترة (ع) هو: ثبوت الإمامة في علي والحسن والحسين (ع) بالنص الجلي، وفي ولد الحسن والحسين بالدليل)) مجموع الإمام حميدان بن يحيى القاسمي، ص ٨٦. ويقول إن ((الذي يدل على صحة القول بالنص الجلي: قول النبي صلى الله عليه وسلم لعلي في قصة أسد بن غويلم: ((اخرج إليه يا علي ولك الإمامة من بعدي)) وقوله: ((الحسن والحسين إمامان قاما أو قعدا، وأبوهما خير منهما))، مجموع الإمام حميدان، ص ٨٩. والقول بالنص والوصية هو ما تشير إليه الوثيقة الفكرية والثقافية التي تم التوقيع عليها في شهر فبراير عام ٢٠١٢م، ومن الموقعين عليها عبد الملك بدر الدين الحوثي، زعيم الجماعة الحوثية، انظر الوثيقة، موقع أنا زيدي WWW.anazaidi.com ص ٢، ٤.

المبحث الثاني

جواز إمامة المفضول مع وجود الأفضل

لدى الهادوية

ذكرنا آنفاً أن الإمام الهادي يجعل الإيمان بإمامة علي والحسنين وذريتهما أصلاً من أصول الديانة، وركناً من أركانها. ومن ثم فلا مجال لديه للقول بجواز إمامة المفضول مع وجود الأفضل؛ بل إن المسلمين آثمين مستحقين للعقاب إن لم يثبتوا الإمامة لمن أثبتها له الخالق عز وجل وولّاه على المسلمين، وهو بالطبع الإمام علي بن أبي طالب، وولداه الحسن والحسين، ثم ذريتهما من بعدهما ((ومن لم يثبت الله له ولاية على المسلمين كان مأثوماً معاقباً ومن اتبعه على ذلك من العالمين؛ لأنه اتبع من لم يجعل الله له حقّاً، وعقد لمن لم يعقد الله له عقداً، والأمر والاختيار فمردود في ذلك إلى الرحمن، وليس من الاختيار في ذلك شيء إلى الإنسان، كما قال الله سبحانه: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [القصص، الآية ٦٨] ويقول سبحانه: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ [الأحزاب، الآية ٣٦] صدق الله سبحانه، لقد ضل من اختار سوى خيرته وقضى بخلاف قضائه، وحكم بضد حُكمه، فالحكم لله سبحانه، فمن رضي رضيناه ومن ولّى علينا سبحانه أطعناه، ومن نحاه عنا جل جلاله نحيناه))[(١)].

وهذا ما أكده الإمام عبد الله بن حمزة في الكثير من كتبه ورسائله، حيث قال:((ومذهب الزيدية متقرر على أن الإمام بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم بلا فصل علي بن أبي طالب))[(٢)]، ويقول: ((فالذي أجمعت الزيدية والإمامية عليه: أن الإمام بعد علي عليه السلام الحسن بن علي، ثم بعده الحسين بن علي))[(٣)]، ويقول أيضاً: ((تذهب الزيدية ومن قال مقالها إلى ثبوتها [أي الإمامة] في ولد الحسن والحسين (ع) إلى انقطاع التكليف، ولا تجوز في غيرهم))[(٤)].

---

(١) الهادي يحي بن الحسين، الأحكام (٤٦١/٢).
(٢) عبد الله بن حمزة، المجموع المنصوري (١٥٥/٢).
(٣) عبد الله بن حمزة، العقد الثمين، ص ٤٤.
(٤) المرجع السابق، ص ٤٩.

وجاء في عدة الأكياس: ((قال في المحيط: أجمعت الزيدية والإمامية على أن إمامة المفضول لا تجوز، وأن الإمام يجب أن يكون أفضلهم، ولا يجوز أن يعدل عنه إلى غيره بوجه من الوجوه))[١].

وجاء في كتاب (الزيدية) للمحطوري: ((ولا تصح الإمامة عند جميع الزيدية إلا للأفضل في كل عصر. ولا تصح إمامة المفضول بحال، نص على ذلك القاسم، والهادي، والناصر، والمؤيد بالله، وغيرهم، وليس بصحيح نسبة القول للزيدية بجواز إمامة المفضول مع وجود الأفضل))[٢].

المبحث الثالث

اشتراط الخروج لصحة الإمامة لدى الهادوية

اشترط الإمام الهادي الدعوة والخروج لصحة الإمامة. فالإمام هو ((الداعي إلى سبيل ربه، المباين للظالمين، الناهض بحجة رب العالمين، الكاشف لرأسه، المجرد لسيفه، الرافع لرايات الحق))[٣].

وهو رأي الهادوية جميعاً، يقول عبد الله بن حمزة ((الإمامة لا تصح بالعقد، وإمامة المنصوص تصح وإن لم يقم، فإن دعا وجبت إجابته، وإن لم يدع حمل أمره على أنه عازم على القيام عند التمكن، بخلاف سائر الأئمة فإنها لا تثبت فيمن ليس بمنصوص إلا بمباينة الظالمين، والدعاء إلى الله سبحانه والتشمير للقيام بالأمر، فإن لم يفعل ذلك لم يكن إماماً))[٤].

خروج أكثر من إمام في وقت واحد:

الظاهر أن الإمام الهادي يرى عدم جواز خروج إمامين في وقت واحد، يقول الهادي جوابا لسؤال عن الأئمة: يخرج واحد واثنان، وثلاثة وأربعة، في عصر واحد يكونون أكفياء، في العلم والجسم والورع، من المستحق منهم؟ ((اعلم رحمك الله أن الأمر لأفضلهم فضلاً، وأبرعهم معرفة وعلماً. فإن قلت: قد استووا في ذلك، فلن يستووا ولن يشتبهوا عند من جعل الله له لباً وتمييزاً

---

(١) أحمد الشرفي، عدة الأكياس (١٣١/٢).

(٢) د. المرتضى بن زيد المحطوري، الزيدية، مكتبة بدر، صنعاء، ط ١، ٢٠١٤، ص ٣٣. وانظر مجد الدين المؤيدي، مجمع الفوائد، ص ٢٨٤، ٣٣٣؛ ولوامع الأنوار (٥٢٧/٢ وما بعدها).

(٣) الهادي يحي بن الحسين، مجموع كتب ورسائل الإمام الهادي، ص٦٩٥، ٧٣٥؛ المنتخب، ص ٣.

(٤) عبد الله بن حمزة، ، المهذب في فتاوى الإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزة، جمع وتهذيب محمد بن أسعد المرادي، المكتبة الشاملة، موقع أنا زيدي. WWW.anazaidi.com، ص ٤٢١؛ والمجموع المنصوري (٧٧٨/٢) ؛ والعقد الثمين ص ٦٥؛ وشرح الرسالة الناصحة، ص ١١٠؛ ونظر: أحمد الشرفي، عدة الأكياس (١٩٢/٢)؛ ومجد الدين المؤيدي، لوامع الأنوار (٥٠٠/١ وما بعدها).

وفهماً، وذلك أنهم إن استووا في الورع فلن يستووا في العلم، وإن استووا في العلم فلن يستووا في سائر الخصال، وإن التبس أمرهم في ذلك عند الجهال لم يلتبس أمرهم في التعبير والكلام، والتبيين والشرح لشرائع الإسلام، فيكون أولاهم بالإمامة - وإن اشتبهوا في العلم والورع والمعرفة - أجودهم شرحاً وتبييناً وأهداهم إلى تفهيم الرعية ما تحتاج إليه، وما لا غنى بها عنه، ولا عذر لها فيه. فمن كان له الفضل في شيء مما ذكرنا، كان أحق الجماعة بالإمامة من ربنا))[1].

وجاء في عدة الأكياس ((هل يجوز أن يقوم إمامان في وقت واحد؟ فالذي صرح به أهل المذهب أنه لا يجوز لما لا يؤمن من الفساد والاختلاف والتنازع بخلاف النبوة))[2].

الفصل الرابع

نقد نظرية الإمامة لدى الزيدية

يتناول هذا الفصل مناقشة نظرية الإمامة لدى الزيدية، في إطار السياق المتصل الذي أشرنا إليه في مقدمة الدراسة، من الجارودية إلى الهادوية، من خلال ثلاثة مباحث، خُصِّص المبحث الأول لمناقشة أدلة الزيدية في الإمامة، وتضمن المبحث الثاني بيان أثر التطلع إلى السلطة والمحافظة عليها في نظرية الإمامة لدى أئمة الزيدية، وجُعل المبحث الثالث للنظر في آفاق هذه النظرية في المستقبل.

المبحث الأول

مناقشة أدلة الإمامة لدى الزيدية

المسألة الجوهرية في نظرية الإمامة لدى الزيدية هي قولهم إن الإمامة أصل من أصول الدين، بل أهم هذه الأصول، وأن أساس ثبوتها النص والوصية من الله سبحانه وتعالى على لسان الرسول صلى الله عليه وسلم للإمام علي ثم لولديه الحسن والحسين ثم الأخيار من ذريتهما، ورفضهم البيعة والاختيار في الإمامة. وساقوا لتبرير ذلك عدداً من الأدلة النقلية والعقلية،

---

(١) الهادي يحي بن الحسين، مجموع كتب ورسائل الإمام الهادي، ص ٨٢٣.

(٢) أحمد الشرفي، عدة الأكياس (١٩٨/٢). ويبدو أن عدم جواز خروج أكثر من إمام هو ما يرجحه مجد الدين المؤيدي، مجمع الفوائد، ص ١٠٦.

أشرنا إلى بعض منها في الفصول السابقة. ونورد في هذا المبحث بعض الردود التي عارضت تلك الأدلة:

١ـ ينكر معارضوهم تأويلات الزيدية والشيعة بصورة عامة للآيات القرآنية التي تتحدث عن المؤمنين، وأهل الذكر، وعن قوم محمد، وآله، وعن المهتدين والمتقين ...إلخ، التي يحصرها الشيعة بقلة من الناس هم الإمام علي وذريته. ومن هذه الآيات: قوله تعالى ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾[النساء، الآية ٥٤] ، وقوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا﴾ [النساء، الآية ٥٨] ، وقوله تعالى ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ [المائدة، الآية ٥٥] وقوله تعالى﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾[التوبة، الآية ١١٩] وقوله تعالى ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة، الآية ١٤٣] وقوله تعالى ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ﴾ [الحج، الآية ٧٨]. ويرى غير الشيعة أن هذه الآيات تخاطب جميع خلق الله من الناس أو أمة الإسلام، ولا دليل على حصرها في آل البيت العلوي[١]. يقول الجاحظ ((قد نفضنا القرآن من أوله إلى آخره فلم نجد فيه آية تنص على إمامة، ولا أنها إذ لم تنص كانت دالة عند النظر والتفكير، ولا أنها إذ لم تدل بالنظر والتفكير وكان ظاهر لفظها غير ذلك على ما قلتم؛ كان أصحاب التأويل والتفسير مطبقين على أن الله أراد بها إمامة فلان))[٢].

٢ـ تعقبوا حجج الزيدية والشيعة بصفة عامة وتأويلاتهم في إثبات ولاية الإمام علي والحسنين وذريتهما، وفندوها. وعلى سبيل المثال في الاستدلال بقوله تعالى ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ [الشورى، الآية ٢٣] التي فسروها بأن المودة في القربى تقتضي حصر الولاية والإمامة في ذرية علي؛ فيرى غير الشيعة أن المراد بهذه الآية بعيد تماماً عن هذا الاستدلال، وسبب نزول الآية ينفي أن يكون تأويل الشيعة هو المراد منها، فالآية مكِّية، ونزلت عندما آذى المشركون من قريش رسول الله صلى الله عليه وسلم، فذكَّرهم بما له من وشائج القربى في كل بطون قريش، ويتساءل د. محمد عمارة ((كيف نتصور رسول الله [صلى الله عليه وسلم] يطلب أجراً

(١) د. محمد عمارة، الإسلام وفلسفة الحكم، دار الشروق، القاهرة، ط١، ١٩٨٩.، ص ٢٥٧- ٢٥٩.
(٢) أبو عثمان الجاحظ، العثمانية، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩١، ص ٢٧٣.

على ما جاء به من البينات، ويطلب أن يكون هذا الأجر هو مودة علي وفاطمة والحسن والحسين بتسليمهم حكم الدولة التي أقامها الإسلام؟!. أليس الأليق برسول الله أن يكون بلاغه لا في مقابل أجر، وأن يكون الطلب هو أن يهتدي الناس، وأن الأجر الذي يسعده ويسعى إليه سيعود هو الآخر على العاملين المؤمنين؟؟. إن هذا بالقطع هو الأليق بمكان الرسول ومقامه ـ عليه الصلاة والسلام))[1].

ونرى أنه من المستغرب تفسير هذه الآية بأن الرسول صلى الله عليه وسلم الذي امتن سبحانه وتعالى عليه ببعثه رسولا؛ يطلب في النهاية مقابلاً وثمناً لذلك على أي نحو كان. ونعتقد أن المقصود من هذه الآية هو عكس هذا التأويل تماماً، فالرسول صلى الله عليه وسلم يقول لعشيرته وقرابته، إن ما تحمله من عناء في الدعوة، ومواجهته لكل الخطوب، لم يكن ليطلب على ذلك أجراً، بل رحمة ورأفة بهم، ومودة لهم؛ مراعاة لقرابتهم، وهذا هو المعنى الأقرب لهذه الآية.

٣ـ أنه لو كان هناك نص على إمامة شخص بعد الرسول صلى الله عليه وسلم لأمضاه الصحابة عند وفاة النبي، عندما حصلت مراجعات ومداولات بأسماء بعض الصحابة الذين يمكن أن يتولوا هذا الأمر، حيث لم يتطرق أحد إلى نص للرسول في هذا الشأن. يقول القاضي عبد الجبار((فانظر الى طول هذه المراجعة بين المهاجرين والانصار وهم يطلبون ويفتشون ما يجوز في دين رسول الله صلى الله عليه وسلم ويرجعون الى أفعاله ووصاياه، ويبتغون مرضاته، هل تجد أحدا منهم يذكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نصا على رجل بعينه أو ما يشبه النصّ أو ما تأويله النص من أنه كتاب الله أو من حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والعهد قريب وهو يوم موته، ولم يدفن بعد، وهذا موضع الحاجة إلى ذكر ذلك؛ والمناظرة والمباحثة تذكّر بالأمور البعيدة وتخرج الغوامض، فكيف بالأمر الواضح مع العهد القريب؟))[2]. ولا يصح لنا أن نتصور أن هؤلاء الصحابة قد ارتدوا وكفروا بعد إسلامهم في سبيل الحكم والسلطان[3]. ثم هل يمكن تصديق أن الصحابة الذين تواطئوا وتآمروا على عدم إنفاذ أوامر الرسول صلى الله عليه وسلم، هم الذين أنفذوا عهد أبي بكر لعمر، وعهد عمر لأصحاب الشورى، هل كان

(١) د. محمد عمارة، الإسلام وفلسفة الحكم، ص ٢٦٦.
(٢) القاضي عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، دار المصطفى، القاهرة (٢٦٦/١).
(٣) د. محمد عمارة، الإسلام وفلسفة الحكم، ص ٢٧٦.

هؤلاء أطوع لأبي بكر وعمر من طاعتهم لربهم ورسوله؟!![1]. والغريب أن الزيدية عندما أرادوا دحض ادعاء ما يعرفون "بالبكرية" ـ الذين قالوا بالنص على أبي بكر ـ ذكروا أن النص في أبي بكر لو كان صحيحاً لوقع العلم به ونقله كما وقع بغيره[2]. وهذا القول يصدق في ادعائهم النص على إمامة علي[3].

يقول الشيخ عبد الوهاب خلاف: ((المسلمون لما اجتمعوا في سقيفة بني ساعدة على إثر وفاة الرسول، واختلفوا فيمن يلي الأمر بعده، كانت حجج الفريقين المختلفين ناطقة بأنهم لا يعرفون الأمر حقًا لمُعيَّن))[4].

٤ـ أن الأحاديث التي يُستند إليها في مسألة النص والتعيين في الإمامة هي أحاديث موضوعة، حيث ((أخذ الشيعة يسرفون في وضع الأحاديث التي تتحدث عن النص والتعيين لعلي في الإمامة، كلما نقض خصومهم، وبخاصة المعتزلة، ما استندوا إليه من تفسير لبعض الآيات وتأويل لبعض الأحاديث))[5]. وفي الرد على ما يحتج به الشيعة من الروايات يقول الجاحظ ((.. وإن تركوا الكتاب وأضربوا عن الإجماع، واحتجوا بالرواية، فما أحد أجحد لها ولا أرد لمعرفتها منهم، مع أن رواية غيرهم أكثر، وعلى ألسنة

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٧٦؛ محمد عزان، قرشية الخلافة، ص ٦٤.

(٢) انظر القاسم الرسي، مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم (٩٦/٢)، وجاء فيه: ((فإن قالوا: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نصب لنا أبا بكر بعينه واسمه ونسبه. قيل لهم: فما بالهم وقفوا عنه ثلاثة أيام يشاورون فيه، وقد سماه رسول الله باسمه ونصبه بعينه، وما بال أبي بكر، قال لهم: أنا أرضى لكم أحد هذين الرجلين، فبايعوا أحدهما أبا عبيدة بن الجراح، أو عمر بن الخطاب؟ فقال أبو عبيدة وعمر لسنا نفعل ولا نبايع أحداً إلا أنت، ابسط يدك حتى نبايعك. فبسط يده فبايعاه. فسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم باسمه ونصبه بعينه؟! وهو يقول: بايعوا أبا عبيدة أو عمر! هذا خلاف ما فرض الله عليهم، أن يكون رسول الله سماه وهم يتشاورون فيه! وهو أيضاً يسمي لهم وينص على من لم يُسَمِّه رسول الله ولم يرضه لهم!! ولا يجوز في فريضة الله خلاف ما فرض)).

(٣) انظر د. محمد عمارة، الإسلام وفلسفة الحكم، ص ٢٧٨؛ وانظر في هذا الاتجاه، محمد عزان، قرشية الخلافة، ص ٤٢-٥٩.

(٤) عبد الوهاب خلاف، السياسة الشرعية في الشئون الدستورية والخارجية والمالية، دار القلم، ١٩٨٨، ص ٣٢.

(٥) د. محمد عمارة، الإسلام وفلسفة الحكم، ص ٣٠٨، وانظر الأمثلة على ذلك هناك. ويشير البعض إلى أن كماً هائلاً من هذه الروايات الشيعية قد تسربت إلى المصادر السنية، وحدث اعتماد كبير على الروايات الشيعية في المصادر التاريخية لعدم وجود مصادر أخرى تعطي التسلسل التاريخي كما تصوره المصادر الشيعية. انظر: د. عبد العزيز ولي، أثر التشيع على الروايات التاريخية في القرن الأول الهجري، دار الخضيري، المدينة المنورة، ط١، ١٩٩٦، ص ٤١٣-٤١٤. وجاء في البداية والنهاية أن ما يرويه الشيعة عن الوصية للإمام علي هي كذب وافتراء، ابن كثير، البداية والنهاية، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، ط١، ١٩٩٧(٤١٨/١٠). وجاء في فتح الباري لابن حجر نقلا عن القرطبي: أن الشيعة كانوا قد وضعوا أحاديث في أن النبي صلى الله عليه وسلم أوصى بالخلافة لعلي (٣٦١/٥)؛ وانظر محمد عزان، قرشية الخلافة، ص ٦٤، ١٦٤.

أصحاب الحديث أظهر، ولو كانت روايتهم ورواية خصومهم سواء ما كان تأويلهم بأقطع لتأويل خصومهم من تأويل خصومهم لتأويلهم))[١].

٥- أن الإمام علي لم يحتج أبداً على خصومه أو على أنصاره، في أمر الإمامة إلا بما له من حق البيعة فقط، لا بأي حجة أخرى، ولو كانت هناك وصية أو كان هناك نص جلي أو خفي لسارع علي إلى إعلانه؛ كي يلزم خصومه بهذه الحجة الدينية الدامغة[٢]. وعلى العكس من ذلك هناك الكثير من النصوص التي تشهد بأن علياً لم يكن يرى سوى البيعة والاختيار سبيلاً للإمامة، وحجته الوحيدة في التمسك بها[٣].

فعندما جاء الناس لمبايعته، قال لهم ((دعوني والتمسوا غيري.. واعلموا أني إن أجبتكم ركبت بكم ما أعلم ..وإن تركتموني فأنا كأحدكم، ولعلي أسمعكم وأطوعكم لمن ولّيتموه أمركم، وأنا لكم وزيراً خير لكم مني أميراً))[٤]. وذكَّرهم لاحقاً بهذه الواقعة، فقال: ((وبسطتم يدي فكففتها، ومددتموها فقبضتها، ...))[٥]. وفي خطبته الشهيرة بالشقشقية يشير إلى زهده في الأمر، فيقول: ((والذي فلق الحبة، وبرأ النسمة، لولا حضور الحاضر [أي حضور الذين بايعوه بالخلافة] وقيام الحجة بوجود الناصر، وما أخذ الله على العلماء ألا يقاروا على كظة ظالم [المراد استئثار الظالم بالحقوق]، ولا سغب مظلوم [السغب: شدة الجوع]، لألقيت حبلها على غاربها ..ولألفيتم دنياكم هذه أزهد عندي من عفطة عنز))[٦]. وفي خطابه إلى طلحة والزبير يقول لهما: ((فقد علمتما، وإن كتمتما، أني لم أرد الناس حتى أرادوني، ولم أبايعهم حتى بايعوني، وأنكما ممن أرادني وبايعني، وأن العامة لم تبايعني لسلطان غالب، ولا لعرض حاضر، فإن كنتما بايعتماني طائعين فارجعا وتوبا إلى الله من قريب، وإن كنتما بايعتماني كارهين فقد جعلتما لي عليكما السبيل بإظهاركما الطاعة وإسراركما المعصية))[٧]. وهذا ما أكده في خطاب أخر بقوله ((فأقبلتم إلى إقبال العوذ المطافيل على أولادها، تقولون: البيعة البيعة!!

---

(١) الجاحظ، العثمانية، ص ٢٧٦.
(٢) د. محمد عمارة، الإسلام وفلسفة الحكم، ص ٣٢٠.
(٣) المرجع السابق، ص ٣٢١.
(٤) علي بن أبي طالب، نهج البلاغة، جمعه ونسق أبوابه الشريف الرضي، شرحه وضبط نصوصه الإمام محمد عبده، مؤسسة المعارف، بيروت، ط١، ١٩٩٠، ص ٢٥٩.
(٥) المرجع السابق، ص ٥٢٣.
(٦) المرجع السابق، ص ١٠٨.
(٧) المرجع السابق ، ص ٦٥٠.

فقبضت كفي فبسطتموها، ونازعتكم يدي فجذبتموها))[1]، وفي رسالة أخرى إليهما يقول: ((والله ما كانت لي في الخلافة رغبة، ولا في الولاية إربة، ولكنكم دعوتموني إليها، وحَمَلتموني عليها))[2]، وفي رساله له إلى معاوية يقول: ((إنه بايعني القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان، فلم يكن للشاهد أن يختار، ولا للغائب أن يرد، وإنما الشورى للمهاجرين والأنصار، فإن اجتمعوا على رجل وسموه إماماً كان ذلك لله رضا))[3].

ففي هذه النصوص وغيرها لم يحتج الإمام علي إلا بالبيعة له، ولا شيء غير البيعة، وليس هناك من يستطيع الزعم بإمكان صدور مثل هذه الأقوال من شخص يعتقد بوجود نص من الله ورسوله يمنحه الحق المطلق بالإمامة، وأنَّى لمن نص الله على إمامته في الكتاب، وأعلن هذا النص رسوله في السنة أن يتحدث عن إلقاء حبل الإمامة على غاربها، إلا أن يكون رافضاً أمر الله، مستهيناً بحقه، وحاشا أن يكون ذلك هو الظن بالإمام علي كرم الله وجهه.[4].

ولا يوجد في مراسلات الإمام وخطبه ما يشير إلا إلى البيعة التي تمت بالرضا والاختيار، ولا وجود لمسألة النص والتعيين.

يقول نشوان الحميري ((وكان المهاجرون والأنصار مجمعين على الشورى، غير مختلفين في ذلك، يدل على ذلك قول أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه في نهج البلاغة، في كتاب كَتَبه إلى معاوية: إنه بايعني القوم الذين بايعوا أبابكر وعمر وعثمان، على ما بايعوهم عليه))[5].

وتأكيداً على عدم وجود النص والوصية، لم يوص الإمام علي بالإمامة لولده من بعده، بل رفض ذلك صراحة، وترك الأمر للشورى والاختيار[6]، حيث جاء في تثبيت دلائل النبوة أنه في اللحظات الأخيرة قبل وفاة الإمام علي ((دخلوا عليه، فقالوا: استخلف، فقال: لا، إنا دخلنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلنا يا رسول الله: استخلف فقال: لا، أخاف أن تفرّقوا عنه كما تفرقت بنو اسرائيل عن هارون، ولكن إن يعلم الله في قلوبكم خيرا يختر لكم. قال أمير المؤمنين: فعلم الله في قلوبنا خيرًا فاختار لنا أبا بكر... فتركوه ثم

---

(١) المرجع السابق ، ص ٣٤١.
(٢) المرجع السابق ، ص ٤٩١.
(٣) المرجع السابق ، ص ٥٤٢.
(٤) د. محمد عمارة، الإسلام وفلسفة الحكم، ص ٣٢٣.
(٥) نشوان الحميري، شرح رسالة الحور العين، ص ١٢٢.
(٦) د. محمد عمارة، الإسلام وفلسفة الحكم، ص ٣٢٨.

عاودوه فما فعل، وسألوه أن يشير عليهم بأحد فما فعل، فقالوا له: إن فقدناك يا أمير المؤمنين فلا نفقدك إن نبايع الحسن، فقال: لا آمركم ولا أنهاكم. فعادوا القول فقال كذلك أنتم أبصر، وكان آخر عهدهم به، وقبض صلوات الله عليه، فلم يقل غير هذا))[1].

وفي وصايا الإمام علي إلى الحسن والحسين في نهج البلاغة لم ترد شئون السياسة فضلا عن شئون الإمامة والخلافة. وعندما تولى الحسن الإمارة عقب وفاة علي كان ذلك من خلال البيعة والاختيار من أصحاب علي وأنصاره وقادة جيشه، وقد استشارهم ابن عباس في ذلك فرغبوا في البيعة للحسن[2].

وللدلالة على نفي أن تكون الإمامة قد انتقلت بالنص من علي إلى ابنه الحسن ((أن الحسن قد تنازل عنها لمعاوية، على شروط، وأقر الحسين هذا التنازل، أو سكت عنه، واستمر سكوته طوال حياة معاوية، ولم يخرج شاهراً سيفه إلا عندما بويع لابنه يزيد، ولو كانت الإمامة نصاً وتعييناً لما جاز التنازل عنها بأي حال من الأحوال. ولن ينفع الشيعة القائلين بالنص ادعاء أن التنازل كان تقية؛ لأن الحسن كان له جيش ودولة))[3].

المبحث الثاني

نظرية الإمامة لدى الزيدية

تأصيل لتطلُّع أئمتهم الجامح إلى السلطة

عاش العلويون عهوداً من الاضطهاد منذ نشأة الدولة الأموية. وعندما ظهرت فرق الزيدية كان من الطبيعي أن تحتل مسألة الإمامة حيزاً مهماً لديهم، واضطلع بصياغة نظرية الإمامة عدد من الأئمة الزيدية الذين خرجوا لطلب الإمامة والسلطة، وكرَّسوا أفكارهم لخدمة طموحهم السياسي بكل الوسائل، وفي المقدمة منهم الإمام القاسم الرسي الذي قام بصياغة نظرية متكاملة للإمامة، مستفيداً من الأفكار الأولية لدى الجارودية، ومن الرؤى

---

(١) تثبيت دلائل النبوة (٢٩٣/١).

(٢) د. محمد عمارة، الإسلام وفلسفة الحكم، ص ٣٣١.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٣٢-٣٣٣. وللتأكيد على عدم وجود أثر في النص على ولاية الإمام علي، انظر أحمد الكاتب، تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت، ط١، ١٩٩٨، ص ٢٧.

الفكرية التي ظهرت في تلك الفترة لدى بعض الفرق، ومدفوعاً بتطلعاته الجامحة للسلطة والمحافظة عليها في إطار البيت العلوي.

وقامت نظرية الإمامة لدى القاسم على تقديس منصب الإمامة وجعله شأناً إلهياً محضاً لا دخل للبشر فيه، وفي إضفاء هالة من القداسة على منصب الإمام؛ تمهِّد للربط بين قداسة المنصب وبين القائم على هذا المنصب، للقول بعد ذلك أنْ ليس يصلح لهذا المنصب إلا عرقاً مقدساً من البشر لا غيرهم، ومن ثم إضفاء القداسة على السلالة المصطفاة وتكريس الولاء والانقياد لها وتجريم معارضتهم. وعلى هذا النهج سار الإمام الهادي، والإمام عبد الله بن حمزة، وأتباعهم من بعدهم حتى الآن.

تقديس منصب الإمامة وحصره في سلالة مصطفاه:

أوضحنا آنفاً أن الإمام القاسم قد جعل الإمامة أصلاً من أصول الدين، قرينة العدل والتوحيد والوعد والوعيد والنبوة، وأنها أكثر الفرائض أهمية ((وليس من الفرائض فريضة أكبر قدرا، ولا أعظم خطرا، من الإمام الذي يقوم مقام نبيِّه عليه وآله السلام))[١]، ونحو ذلك ما نص عليه الإمام الهادي[٢] والإمام عبد الله بن حمزة[٣] وما أشار إليه مجد الدين المؤيدي[٤].

والنتيجة المباشرة للقول بأن الإمامة أصل من أصول الدين؛ إضفاء القداسة على منصب الإمامة، بجعلها أمراً دينياً مرتبطاً بالوحي والإرادة الإلهية، وشأناً من شئون الخالق سبحانه وتعالى، كمقدمة بعد ذلك لإضفاء القداسة على القائمين على هذا المنصب، بالقول إن الله وحده جل شأنه من يتولى تعيين موطن الإمامة ومحلها والسبيل إليها، ولا مجال لإرادة الناس أو إرادة الأمة في هذا الشأن[٥]. وتحقق ذلك من خلال القول باصطفاء سلالة معينة أقحمت في نسبها إلى الرسول صلى الله عليه وسلم إقحاماً بالواسطة من خلال ابن عمه الإمام علي كرم الله وجهه[٦].

---

(١) القاسم الرسي، مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم (٨٥/٢).
(٢) الهادي يحي بن الحسين، مجموع كتب ورسائل الإمام الهادي، ص٢٥٨.
(٣) عبد الله بن حمزة، العقد الثمين (٢٦/١).
(٤) مجد الدين المؤيدي، مجمع الفوائد، ص ١٨٢.
(٥) انظر الهادي يحي بن الحسين، الأحكام (٤٦٠-٤٦٢).
(٦) حيث نسبوا إلى الرسول صلى الله عليه وسلم القول: ((كل بني أنثى ينتمون إلى أبيهم إلا بني فاطمة فأنا أبوهما وعصبهما)) فهما ابناه وولداه بفرض الله وحكمه، بحسب قولهم، انظر القاسم الرسي، مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم (١١٤/٢)؛ ونحوه الهادي يحي بن الحسين، الأحكام (٤٠/١)؛ ومجموع كتب ورسائل الإمام الهادي، ص ٦٨؛ وعبد الله بن حمزة، شرح الرسالة

وقد ذكروا أن الله سبحانه وتعالى قام ببيان ذلك ((في محكم كتابه وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، فجعل الله تبارك وتعالى الإمامة في بيت الصفوة والطهارة والهدى والتقوى من ذرية إبراهيم، ولا تصلح في غيرهم))[١]. فأثبت الله الإمامة في علي والحسنين ومن قام من ذريتهما. يقول الإمام الهادي ((إن الله عز وجل أوصى بخلقه على لسان النبي إلى علي بن أبي طالب والحسن والحسين، وإلى الأخيار من ذرية الحسن والحسين، أولهم علي بن الحسين وآخرهم المهدي، ثم الأئمة فيما بينهما))[٢].

وقد اجتهد أئمة الزيدية في إضفاء القداسة على الإمام علي وولديه الحسن والحسين وذريتهما بشتى الوسائل، بدءًا من تقرير العصمة للإمام علي وولديه[٣]، وما يترتب على ذلك من قداسة ترقى بهم عن جنس البشر العاديين، وتكاد تقترب بهم من مكانة الأنبياء، ثم بتقرير اصطفاء الذرية من بعدهم.

وبدأ هذا التقديس فرقة الجارودية التي بالغت في تعظيم آل البيت العلوي فقالت: إن الحلال حلال آل محمد صلى الله عليه وسلم والحرام حرامهم، والأحكام أحكامهم، وعندهم جميع ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم كله كاملاً عند صغيرهم وكبيرهم، والصغير منهم والكبير في العلم سواء، لا يفضل الكبير الصغير، من كان منهم في الخِرَق والمهد إلى أكبرهم سنا، وغالى بعضهم فقال: من ادعى أن من كان منهم في المهد والخرق ليس علمه مثل علم رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو كافر بالله مشرك، وليس يحتاج أحد منهم أن يتعلم من أحد ـ منهم أو من غيرهم ـ فالعلم ينبت في صدورهم كما ينبت الزرع المطر، فالله عز وجل قد علّمهم بلطفه كيف شاء[٤].

وجاء الإمام القاسم الرسي ليؤصل فكرة الاصطفاء ويوظفها لخدمة مشروع سياسي تبناه ونهض به، متوسلاً بعض حجج وأدلة الشيعة الإمامية والجارودية في هذا الشأن. ابتداءً من تقرير العصمة للإمام علي والحسنين، واحتمال كمال الحكمة في الأئمة من ذريتهما بعد ذلك[٥]. ويؤكد على أن

الناصحة، ص ٢٨٨؛ وعلي بن القاسم، بلوغ الإرب، ص ٢١٣؛ ومجد الدين المؤيدي، لوامع الأنوار (٣٦٣/١، ٢٧٠/٢).

(١) القاسم الرسي، مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم (٨٥/٢).

(٢) الهادي يحي بن الحسين، مجموع كتب ورسائل الإمام الهادي، ص ٧٤.

(٣) أحمد بن يحي المرتضى، البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار، دار الحكمة اليمانية، صنعاء، ص ٩٦.

(٤) الحسن النوبختي وسعد القمي، فرق الشيعة، ص ٥٥-٥٦.

(٥) القاسم الرسي، مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم (٧٦/٢).

((الإمامة نُقْلَة وصفوة وخيرة، ولم تزل كذلك من لدن آدم، تنقل من صفوة إلى صفوة))[١].

ويرى القاسم أن الله سبحانه وتعالى هو الذي فضّل بعض خلقه على البعض الآخر، وليس لأحد من البشر أن يعترض على ذلك، بل زعم أن ذلك كان لحكمة، حيث إن هذا التفضيل فيه ((بلوى منه تعالى للمُفَضَّلِيْن بشكره، واختبارا للمفضولين بما أراد في ذلك من أمره، ليزيد الشاكرين في الآخرة بشكرهم من تفضيله، وليذيق المفضولين لسخطٍ إن كان منهم في ذلك من تنكيله، ابتداء في ذلك للفاضلين بفضله، وفعل فعله بالمفضولين عن عدله))[٢].

ولا أدري كيف يستقيم هذا القول مع أصل العدل لديه، حيث الحكم المسبق للفاضل والمفضول بمجرد الولادة.

وجاء الإمام الهادي يحي بن الحسين حفيد الإمام القاسم وسار حثيثاً على نهج جده في التأصيل للإمامة في آل البيت وفي تقرير اصطفاء الله لهم من بين سائر الخلق وائتمانهم على وحيه، وذكر أن الله سبحانه وتعالى هو الذي جعل ذرية الحسنين ((خلفاء أرضه، وأئمة خلقه، ورعاة بريته، وخزنة وحيه، وحفظة كتابه، استأمنهم عليه، وجعلهم الهداة إليه، وأمر بسؤالهم والالتجاء في كل علم فرائضه إليهم، وجعل عندهم علم الكتاب وفصل الخطاب وتمييز ما التبس من الاسباب))[٣]، وأن أهل البيت هم معدن العصمة وموضع الحكمة، وأن الله قدمهم على جميع خلقه؛ علماً منه سبحانه وتعالى بفضلهم، وتقديساً لهم على غيرهم[٤].

وعلى ذات النهج سار الإمام عبد الله بن حمزة، واجتهد في حشد الأدلة بكل السبل لتأكيد اصطفاء الذرية، وتكاد بعض كتبه ورسائله مخصصة لهذا الغرض[٥]. ومما قاله: ((وقد حكينا أن إجماع العترة المهديَّة منعقد على أنهم برجوع نسبتهم إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم وعليهم- أفضل البشر،

---

(١) المرجع السابق (٤٠٧/١).
(٢) المرجع السابق (٦١/٢). ويدلل على أفضلية الآل من ملاحظته عدم انشغالهم بالأعمال اليدوية، كالصناعة والتجارة والزراعة، المرجع السابق (٤٠٩/١).
(٣) الهادي يحي بن الحسين، الأحكام (٥٥٥/٢).
(٤) الهادي يحي بن الحسين، مجموع كتب ورسائل الإمام الهادي، ص ٦٨٠.
(٥) انظر كتبه: الرسالة النافعة، شرح الرسالة الناصحة، الشافي.

وذلك معلوم في مجادلاتهم، ومقاماتهم الشريفة، وكتبهم النفيسة، لا ينكر ذلك من له أدنى مسكة من المعرفة))[١].

ويرى عبد الله بن حمزة أن القول بعدم تفضيل آل البيت هو إنكار لما هو معلوم من الدين بالضرورة[٢]. والقول بالاصطفاء هو ما نصت عليه الوثيقة الفكرية والثقافية للزيدية في هذا العصر[٣].

تكريس الولاء والانقياد لآل البيت العلوي:

بعد إنجاز مهمة إضفاء القداسة والتفضيل لآل البيت العلوي؛ كانت المهمة التالية هي تكريس واجب الحب والولاء والانقياد لهم من بقية الخلق دونهم. ونسبوا إلى الرسول صلى الله عليه وسلم أقوالاً كثيرة في هذا الشأن، منها: ((من مات على حب آل محمد مات شهيداً، ألا ومن مات على حب آل محمد مات مغفوراً له، ألا ومن مات على حب آل محمد مات تائباً، ألا ومن مات على حب آل محمد مات مستكمل الإيمان، ألا ومن مات على حب آل محمد بشَّره ملك الموت بالجنة، ثم منكر ونكير، ألا ومن مات على حب آل محمد يزف إلى الجنة كما تزف العروس إلى بيت زوجها، ألا ومن مات على حب آل محمد جعل الله زوار قبره الملائكة بالرحمة، ألا ومن مات على حب آل محمد مات على السنة والجماعة، ألا ومن مات على بغض آل محمد جاء يوم القيامة مكتوب بين عينيه آيس من رحمة الله، ألا ومن مات على بغض آل محمد لم يشم رائحة الجنة))[٤]. ومنها ((حرمت الجنَّة على من أبغض أهل بيتي، وعلى من حاربهم، وعلى المعين عليهم ، أولئك لا خلاق لهم في الآخرة ، ولا يكلمهم الله يوم القيامة، ولا يزكيهم ، ولهم عذاب أليم))[٥].

وجعلوا محبة الآل هو جواز المرور إلى الجنة، وذكروا أن ذلك ثابت فيما رووه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: ((إذا كان يوم القيامة نادى مناد من قِبَل العرش: يا معشر الخلائق، إن الله عز وجل يقول أنصتوا فطالما نُصِتَ لكم، أما وعزتي وجلالي وارتفاعي على عرشي لا يجاوز أحد

---

(١) عبد الله بن حمزة، شرح الرسالة الناصحة، ص ٣٥٩، وانظر أيضاً ص ٤٠.
(٢) المرجع السابق، ص ٣٥١.
(٣) انظر الوثيقة الفكرية والثقافية، ص ٥. وجاء فيها((ونعتقد أن الله سبحانه اصطفى أهل بيت رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، فجعلهم هداة للأمة وورثة للكتاب من بعد رسول الله إلى أن تقوم الساعة، وأنه يهيئ في كل عصر من يكون مناراً لعباده وقادراً على القيام بأمر الأمة والنهوض بها في كل مجالاتها ... ومنهجيتنا في إثباته وتعيينه هي منهجية أهل البيت عليهم السلام)).
(٤) عبد الله بن حمزة، الرسالة النافعة، ص ٧١.
(٥) عبد الله بن حمزة، شرح الرسالة الناصحة، ص ٤١٧.

منكم إلا بجواز مني، وجوازه مني محبة أهل البيت المستضعفين فيكم، المقهورين على حقهم، المظلومين، والذين صبروا على الأذى، واستُخِف بحق رسولي فيهم، فمن أتاني بحبهم أسكنته جنتي، ومن أتاني ببغضهم أنزلته مع أهل النفاق))[1]. ويؤكد عبد الله بن حمزة على ضرورة الاعتراف بفضلهم وتقدمهم على سائر الخلق، مما يوجب توقيرهم وتعظيمهم ((وكذلك يجب توقيرهم، وتعظيمهم، وتفضيلهم على سائر الخلق، وهذا ظاهر لا يسع خلافه))[2].

أما من أنكر فضلهم وتقدمهم وأحجم عن تعظيمهم ((كان من أهل الجحيم الحامية .... وأمه فيها يقينا هاوية)) كما يقول عبد الله بن حمزة، ثم يؤكد أنه ((لا يعلم أشد لهم عداوة، ولا أعظم مكيدة لدين الله ونبيئه صلى الله عليه وسلم ممن أنكر فضل عترته وساوى بينهم وبين غيرهم))[3]، وأنه ((من لم يعرف أن أهل البيت -عليهم السلام- أفضل الخلق فقد أغضب الله -سبحانه- لأنه يكون راداً لقوله تعالى في كثير من الآي، ولقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في كثير من الآثار))[4].

بل إن عبد الله بن حمزة يرى أن ((من اعتقد أنه لا فضل لأهل البيت -عَلَيْهِم السَّلام- يكون حاله أسوأ من حال بعض من حاربهم؛ لأن أكثر من حاربهم كان يعتقد فضلهم، وإن لم يظهره إلاَّ لخاصته أو بطانته))[5].

ويخلص عبد الله بن حمزة إلى أنه من أنكر فضل آل البيت فقد خرج من زمرة المسلمين جملة ((ولا شك في أن إنكار فضلهم، وجحدان شرفهم، يكون انسلاخا عن الدين جملة))[6].

ولا يقتصر الأمر على واجب توقيرهم وتعظيمهم في حياتهم، بل إن ذلك واجب أيضاً لهم بعد مماتهم، وفي هذا نسبوا إلى الرسول صلى الله عليه وسلم القول((من زار قبراً من قبور أهل البيت ثم مات من عامه الذي زار فيه؛ وكّل الله بقبره سبعين ملكاً يسبحون له إلى يوم القيامة))[7] ، ويعلق الإمام عبد الله

---

(١) عبد الله بن حمزة، الشافي (١٠٥/١)؛ ونحوه مجد الدين المؤيدي، لوامع الأنوار(٤٢٠/١).
(٢) عبد الله بن حمزة، شرح الرسالة الناصحة، ص ٣٤٨.
(٣) المرجع السابق، ص ٣٤٥.
(٤) المرجع السابق، ص ٣٥٤.
(٥) المرجع السابق، ص ٤١٥.
(٦) المرجع السابق، ص ٤١٧.
(٧) المرجع السابق، ص ٣٥٥.

بن حمزة على هذا بقوله ((وكفى بهذا دليلاً لمن كان له عقل وتوفيق؛ لأن ذلك إذا كان في زيارة قبور موتاهم فكيف يكون الثواب في زيارة ديار علمائهم !!؟، فكيف يكون الحال في إجابة دعائهم!!؟، إن هذا لهو الفضل المبين، والحظ الثمين﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [يوسف، الآية ١٠٣]))[١].

ولترسيخ فكرة التفضيل والاصطفاء وإرهاب المخالف لهم؛ أسرفوا في وصف دناءة المعارض لهم على نحو غريب وفاحش، ومن ذلك قول عبد الله بن حمزة: ((ولا ينكر فضل أهل البيت -عَلَيْهِم السَّلام- ويتعلق ببغضهم إلا من خبث أصله، وقبح فعله))[٢]. وأنه ((لا يبغضهم إلاَّ من يكون مخلوقاً من غير ماء صاحب الفراش، فيأتي رديء المنصب، فتؤدّيه رداءة منصبه إلى بغضة العترة الطاهرة -عَلَيْهِم السَّلام-))[٣]. ومن ثم فإنه ((إذا شك الوالد في ولده هل هو له أم لا، واتهم أمّه، نظر في حال الصَّبي، فإن كان محباً للعترة فهو له، وإن كان باغضاً لهم فليس له، فليحسن النظر في تسريحها بإحسان، ويعلم أنها من متخذات الأخدان))[٤].

ونسبوا إلى الرسول صلى الله عليه وسلم أنه قال ((لا يبغض أهل بيته (ع) إلاَّ من حملته أمُّه في غبَّر حيضة، يريد: بقية حيض، أو كان لغير رشده ، أو كان ممَّا لا خير فيه من الرجال السالكين مسلك قوم لوط (لعنهم الله تعالى)، فلا يظن الظان بنا ظن السوء أنَّا قلنا: خبث أصله وقبح فعله، نريد الذم ومزاوجة الألفاظ؛ بل لفظنا بحمد الله موضوع على المعنى المفيد النبوي))[٥].
النبوي))[٥].

وحتى لا يظن أحد أن محبة العترة خاص بمن سلف منهم، أو كانت لمن عاش في عصر معين فقط، يؤكد عبد الله بن حمزة على أن هذه المحبة ينبغي أن تشمل كل عصر: ((كذلك أهل هذا العصر لا تغني عنهم عبادتهم من الله شيئاً إذا خالفوا العترة الطاهرة في زمانهم، الذين هم حُجَّة الله -تعالى- عليهم

(١) المرجع السابق، ص ٣٥٥.
(٢) المرجع السابق، ص ٤٥٣.
(٣) المرجع السابق، ص ٥٥٠.
(٤) المرجع السابق، ص ٥٥١.
(٥) المرجع السابق، ص ٥٩٣؛ ونحوه علي بن القاسم، بلوغ الإرب، ص ٥١٢.

وعلى جميع العباد، وصموا عن دعاتها؛ بل رفضوها وثبطوا عنها، ونصبوا لخلافها والتخلف عنها العلل والتأويلات))[1].

وبعد أن أوجبوا الاعتراف بفضلهم وتقدمهم وواجب توقيرهم وتعظيمهم؛ ينبغي الاعتراف بأن المولى سبحانه وتعالى قد ملك الأئمة منهم رقاب المؤمنين، وفي هذا يقول عبد الله بن حمزة: إن الله -تعالى- حكم للأئمة الذين هم أهل البيت -عَلَيْهم السَّلام- دون غيرهم - بملك التصرف على المؤمنين وغيرهم من جميع العالمين[2].

ويجعلون الاعتراف باصطفاء الآل وقبول سيادتهم على غيرهم من البشر هو الإيمان الحقيقي، وعظيم الخير للمملوك!!، يقول عبد الله بن حمزة ((وأهل الإيمان الحقيقي ينجحون بالتعبد لآل محمد -عليه وعليهم السلام- وأن يكونوا منهم بمنزلة المملوك لما في عاقبة ذلك من الملك العظيم، والخير الجسيم، فجزاهم الله عن عترة نبيهم خير الجزاء))[3].

وأن من أنكر فضل أهل البيت ولو كان صواماً قوَّاماً متحلياً بكل الفضائل، فذلك لا يشفع له إن عارض الإمام من أهل البيت؛ بل صار ملعوناً لعيناً، ولم تغن عنه عبادته من الله شيئاً[4].

بل إن المؤمنين حقا هم الذين يفتخرون بسيادة الآل عليهم!!، ((وأهل الحقائق من أهل الإيمان يفتخرون بأهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم مواليهم وسادتهم، ويتميزون بذلك على جميع الفرق))[5].

ويتمنى عبد الله بن حمزة على أهل مأرب - وهم غير زيدية - أن يمتنوا من الله سبحانه وتعالى أن جعلهم تبعاً لأصحاب البيت العلوي الذين خلقوا من طينة عليين!! ((واحمدوا الله الذي أوصلكم وقتاً تقتدون في دينكم بعترة نبيكم، تأخذون الحق من أهله، وتقتبسون النور من معدنه، وتنتسبون إلى العترة الطاهرة التي خلقت من طينة علّيين))[6]. وإفراطاً في التعالي عليهم يقول لهم:

---

(١) عبد الله بن حمزة، شرح الرسالة الناصحة، ص ٥٨٧.
(٢) المرجع السابق، ص ٣٣٨.
(٣) المرجع السابق، ص ٣٣٨.
(٤) المرجع السابق، ص ٣٤١.
(٥) المرجع السابق، ص ٣٤١.
(٦) عبد الله بن حمزة، كتابه إلى أهل مأرب وقد امتنعوا عن الأذان بحي على خير العمل، مجموع مكاتبات الإمام عبد الله بن حمزة، تحقيق عبد السلام عباس الوجيه، مؤسسة الإمام زيد الثقافية، صنعاء، اط١، ٢٠٠٨، ص ١٩-٢٠.

لهم: ((فأين أنتم وارحمتا لكم من أنفسكم ... وارضوا بنا أئمة نرضكم لنا تبعاً))[1].

ومن الجدير بالنظر هنا ما أورده مجد الدين المؤيدي من أن من خرج على مذهبهم فهو خارج عن الطاعة مفارق للجماعة رافض للكتاب والسنة؛ وسيلقى غيا ((فإذا أحطتَ علماً بما قضت به هذه البراهين الناطقة، وفهمتَ ما صرّحت به تلك الحجج من كتاب رب العالمين، وسنة الرسول الأمين صلى الله عليه وسلم المتطابقة، لا الدواعي الماحلة، والأماني الماحقة؛ علمتَ علماً لاريب فيه، أن جماعة إمام الأبرار، وقسيم الجنة والنار، وأتباع سائر العترة الأطهار- الذين تركهم الرسول صلى الله عليه وسلم خلفاء مقامه، وقرناء كتاب ربه، وأمر أمته بالتمسك بهم في جميع الأعصار- هي الجماعة الصادقة؛ وأن سنتهم هي السنة الجامعة لا المفارقة، وأن فرقتهم هي الفرقة الناجية، والعصابة الهادية، وكلمتهم هي الكلمة الباقية؛ ومن يتول الله ورسوله والذين آمنوا فإن حزب الله هم الغالبون؛ وأن من اتبع غير سبيلهم، أو لم يتمسك بحبلهم، وزاغ عن سفينتهم، ولم يدخل في قبيلهم، أو ركن إلى أعدائهم، ولم يعتصم بهداهم؛ فهو النابذ للكتاب ظهرياً، والمرتكب من الضلال والمحال شيئاً فرياً، وهو الخارج عن الطاعة، والمفارق للجماعة، والرافض للكتاب وللسنة والعترة، والمتبع للضلالة والفرقة والبدعة، فسوف يلقون غياً))[2].

وتم حشد الأدلة المصطنعة لتأكيد وجوب تلبية نداء داعيتهم والوقوف معه ونصرته والترهيب من خذلانه بأشد العقاب من الله ((من سمع واعيتنا أهل البيت فلم يجبها كبه الله على منخريه في نار جهنم))[3]. حيث إن مناصرتهم والدفاع عنهم إنما هو دفاع عن الرسول صلى الله عليه وسلم ((فقد ثبت لك أن الدفاع عنهم واقع لهم، والمنع لهم قائم مقام ذلك في رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأن التأخر عنهم كالتأخر عنه، وذلك وجهٌ عظيم في إثبات الفضل لهم، لا يعمى عنه إلاَّ أعمى البصيرة، خبيث السريرة))[4].

أما إذا أقدم فرد من خارج هذه السلالة على الادعاء بأحقيته للإمامة، فرأي عبد الله بن حمزة أن هذا سبب كاف لإهدار دمه، والتمثيل بجثته، مهما بلغ صلاحه وتقواه، وشرفه ومكانته في قومه، وأهليته للقيام بمهام المنصب،

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٢.
(٢) مجد الدين المؤيدي، لوامع الأنوار (١٥٥/١).
(٣) عبد الله بن حمزة، شرح الرسالة الناصحة، ص ٣٤٢.
(٤) المرجع السابق، ص ٥٤٧.

وحتى لو اجتمعت الأمة عليه ورغبت في توليته الإمامة[1]، ((فمن ادعى الإمامة لنفسه من غيرهم فقد اعتدى، وفارق أهل الهدى، وحل لقائم آل محمد صلى الله عليه وسلم قتاله وقتله، ومن حل قتله جازت المثلة به إذا رأى الإمام ذلك صلاحاً، كما فعل الهادي -عليه السلام- ذلك في قتلى بني الحارث بن كعب))[2].

المبحث الثالث

آفاق نظرية الإمامة لدى الزيدية

يرى بعض الباحثين أن هناك إمكانية لفتح آفاق للتجديد في نظرية الإمامة لدى الزيدية؛ حيث إن في حيوية المذهب وتفتحه ما يكفل إيجاد البديل الملائم للعصر[3]. وأن الفكر الزيدي يمتلك من الرؤى والأفكار التي يمكن تجديدها لتسهم فعليا في بقاء الفكر الزيدي واستمراره[4]. وهو ما يدعو إلى التساؤل عن إمكانية التجديد في نظرية الإمامة لدى الزيدية، وعن جدوى هذا المسعى.

وفي رأينا أن نظرية الإمامة لدى الزيدية قد تجاوزها الزمن، في ظل فكرة الدولة المدنية الحديثة، ولم يعد بالإمكان القبول بفكرة الاصطفاء الإلهي التي تقوم عليها النظرية، والتي تميز بين البشر على أساس سلالي، وتقسم المجتمع إلى فئتين: فئة حاكمة سيدة، تدعي أنها حجة الله على خلقه، والمالكة لرقابهم والحاكمة عليهم، وفئة أخرى هم بقية خلق الله من غيرهم. ونعتقد أن في استدعاء نظرية الإمامة لدى الزيدية في هذا العصر مخاطر عدة منها:

١- أن هذه النظرية تؤصل للاستبداد السياسي والاجتماعي، وتجعله قدراً محتوما لا مناص منه، وإرادة إلهية كما تدعي. والحقيقة أنه ليس أسوأ من الاستبداد إلا أن يتم تبريره بحجج تُسند زوراً إلى الدين. ونحن ندرك جميعاً أن

---

(١) انظر المرجع السابق، ص ٤٦٧-٤٧٣.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٧١-٤٧٢.

(٣) أحمد محمود صبحي، الزيدية، ص ٥٨٥. ويدلل على ذلك بأن المذهب سيجد ما يحقق ذلك من التاريخ ومن الفكر. ففي التاريخ، يقول: إن عليا بن أبي طالب لم يصبح أميراً للمؤمنين بموجب نص جلي أو خفي، وإنما بموجب بيعة شاملة، ومن الفكر: أن الصالحية والسليمانية كانت تقيم الإمامة على العقد والاختيار. والغريب أن الباحث كان قد أشار إلى أن تقويض هذه الأسس لدى الزيدية سيعني تقويض المذهب، انظر ص ٥٨٤.

(٤) أشواق غليس، التجديد في فكر الإمامة عند الزيدية، ص ١٨٩.

الدين لا يقيم معياراً للتفاضل بين الناس في الدنيا والآخرة سوى التقوى والعمل الصالح.

٢ـ أن هذه النظرية القائمة على التمييز بين البشر على أسس سلالية تتعارض مع أسس بناء الدولة المدنية الحديثة التي تقوم على مبادئ المساواة والمواطنة، وهي مبادئ توصلت إليها الإنسانية من خلال خبرات طويلة متراكمة من الحضارة الإنسانية. ولا توجد إمكانية للتوفيق بين نظرية الإمامة لدى الزيدية وفكرة الدولة المدنية الحديثة، ولن يكون بمقدورنا الحديث عن ذلك في إطار فكر سياسي يتبنى نظرية الإمامة الزيدية.

٣ـ أن هذه النظرية تسهم في تأجيج الصراع والتعصب المذهبي، باعتمادها منهجاً إقصائياً يحصر الحق في ممارسة السلطة السياسية في سلالة معينة، وتضع نفسها في مواجهة مع المنتمين للمذاهب الأخرى؛ ما يجعل إمكانية التقارب بين المذاهب أكثر صعوبة، وهو ما يهدد التماسك والاندماج الاجتماعي، ويفتح الباب لاصطفافات طائفية مضرة بالوحدة الوطنية والسلم الاجتماعي في المجتمعات الإسلامية.

٤ـ أن هذه النظرية تقود إلى تكريس الاستعلاء الاجتماعي؛ من خلال تسويغ الاعتقاد بالاصطفاء الإلهي، وأفضلية أهل البيت العلوي على سائر البشر في المجتمع من خلال مناهج دراسية مذهبية معتمدة على سيل جارف من المأثورات المنسوبة إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، والتي صيغت بعناية لتسويغ فكرة الاصطفاء الإلهي هذه. وللدلالة على ذلك يكفي فقط الرجوع إلى النصوص التي حرصنا على إيرادها في المبحث السابق، وهي غيض من فيض. فخطورة فكرة الاصطفاء الإلهي لا تكمن فقط في تمييز العلويين وتقرير أفضليتهم واستعلائهم وأحقيتهم في ملك التصرف بغيرهم من البشر كما يدعون؛ بل إن خطر تلك الفكرة يمتد ويتجاوز ذلك، حيث تصبح فكرة الاستعلاء بين البشر فكرة مبررة ومقبولة اجتماعياً بشكل أو بآخر. فيتم تشكيل الوعي الاجتماعي على قبول فكرة التمايز والتفاضل بين البشر باعتباره قدراً محتوماً، بغير إرادة من الناس، بغض النظر عن عملهم وكسبهم. ويتم طبع المجتمع بهذه الفكرة القائمة على تقرير التمايز بين البشر لأسباب غير كسبية. وهو ما يؤدي إلى قبول وانتشار فكرة الاستعلاء الاجتماعي في نواح عدة منها الطبقي والقبلي والمناطقي والوظيفي ...الخ، وهو ملمح خطير لآثار هذه النظرية لا يتم الالتفات إليه والتنبه إلى مدى خطورته في الحياة الاجتماعية.

وفي اعتقادنا أن استغراق الجهد للنظر في إمكانية التجديد في إطار مذهب من المذاهب المعروفة أياً كان هذا المذهب هو أمر غير مجد ولا مبرر له، بل إن المطلوب هو الاجتهاد لصياغة الفقه المناسب لهذا العصر بعيداً عن أي التزام مذهبي سابق، فليس من المفيد البحث عن آفاق للتجديد في إطار مذهب من المذاهب، وليس المطلوب في العصر الراهن استجرار آراء مذاهب فقهية وسياسية نشأت في بيئات وظروف مختلفة عن بيئتنا وظروفنا المعاصرة، ومحاولة تطويع أفكارها لتتلاءم مع هذه الظروف، فذلك أمر لا مبرر له. حيث لا يعني هذا سوى استجرار واستدعاء للصراعات التاريخية السابقة ونفخ الروح فيها وإعادتها جذعة من جديد؛ ما يسهم في استمرار الصراع الاجتماعي وتغذية مصادر الانقسام والفرقة في المجتمع، في ظل واقع مأزوم للمذاهب القائمة، حيث لم تعد المذاهب مجرد مدارس فقهية اجتهادية، بل أضحت أكبر من ذلك بكثير، حيث صارت تجسد هويات اجتماعية واصطفافات طائفية مقيتة، وعامل فرقة وتمزق للمجتمع.

إن المطلوب اليوم هو التفكير المتحرر من قيود المذهبية الذي يأخذ بمعارف العصر ومناهجه، ويتفهم ظروف الواقع القائم، والمصالح التي يتطلع إليها المجتمع؛ ليصوغ الفقه المناسب المحقق لمصالح هذا المجتمع في العصر الذي نعيشه.

وليس صحيحاً القول بأن أي اجتهاد جديد ما هو إلا مذهب جديد يضاف إلى المذاهب السابقة المعروفة لا أكثر، فذلك ليس سوى مغالطة؛ لأن المذاهب القائمة اليوم تتجاوز ـ كما أشرنا آنفاً ـ مجرد كونها مدارس فكرية، لأسباب تاريخية، عندما صار لها هذا السلطان والسطوة على أذهان العامة وبعض المتفقهة، وصارت كأنها بوابات حصرية للولوج إلى الشريعة السمحاء، في إطار نسق مغلق خاص. ونعلم أنه لن تكون لأي اجتهادات حديثة هذا السلطان، ولا يمكن مقارنتها مع سلطان المذاهب القائمة.

وستبقى ـ بطبيعة الحال ـ المذاهب قائمة، وليس بالإمكان محوها من الوجود، ولكن ليبقى مكانها الدراسات المقارنة في المراحل الدراسية العليا فقط، كتراث علمي وفكري كبير للأمة.

ومن المناسب هنا الإشارة إلى فكرة الخروج كشرط لاستحقاق الإمامة لدى الزيدية، التي ينظر البعض إليها بوصفها فكرة تؤصل للثورة ضد الظلم والاستبداد. وهو تصور خاطئ عن هذا المفهوم لدى الزيدية. حيث لم يكن هذا المفهوم سوى مسوِّغ شرعي لطموح المغامرين المهووسين بالسلطة. فهو

يجعل انتقال السلطة في المجتمع رهن إرادة فرد متطلع إليها خرج يطلبها لنفسه بالقوة والسيف والغلبة. وعندما يصبح هذا هو شرط الوصول للسلطة فلا يعني ذلك سوى تشريع للفوضى والتغلب، وإضفاء الشرعية على أفعال هؤلاء المغامرين. وما يؤكّد ذلك هو النظر إلى التطبيقات العملية لهذا المبدأ لدى الزيدية، حيث لم تتمكن الإمامة الزيدية طوال تاريخها من تأسيس دولة مكتملة البنيان، بالقياس على الدول المعاصرة لها، إلا في حالات نادرة جداً كما يرى البعض. وكل ذلك كان نتيجة لكثرة دعاوى استحقاق الإمامة، فما كانت بيعة إمام تتم إلا ويظهر معه معارض يدعي أنه أولى منه[1]. ولم تكن نتيجة ذلك إلا الخراب والدمار وانتفاء الاستقرار. ويشير الباحث محمد عزان إلى أن ((كل ذلك القتال والدمار والحرب المستمرة جرى تحت شعار الجهاد في سبيل الله، فعندما تقرأ سيرة أفراد أولئك الأئمة فإنك تجد عبارات مثل قام للجهاد، خرج للجهاد، لم يزل مجاهداً في سبيل الله، قضى حياته مجاهداً أعداء الله. مما يخيل إليك وكأنه كان يقود جيوش الفاتحين... في حين أنه كان يقاتل إخوته وأبناء عمومته، ويتسبب في تشريد مواطنيه، ويهدم دورهم، ويحرق مزارعهم، بلا ذنب لهم سوى أنهم لم ينصروه ويعترفوا بإمامته عليهم، أو أنهم كانوا تحت نفوذ إمام ينافسه في دعوى الإمامة!))[2]. وهل سيكون هناك معنى للبيعة بعد ذلك ـ إن تمت ـ لهذا الذي خرج وتأهل للإمامة بالقوة والغلبة. وهل مجرد التفكير في أمر كهذا إلا ضرب من السذاجة.

وفي رأينا أن مفهوم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كان كافياً لحل مشكلة الاستبداد لو أخذ حقه في حياة المسلمين بصورة مؤسسية.

خاتمة

حاولت هذه الدراسة إعادة قراءة نظرية الإمامة لدى الزيدية في إطار السياق البارز منها، وهو السياق الذي بدأ بالجارودية ثم القاسمية ثم ترسخ في ظل الهادوية الممتدة حتى الآن.

وفي إطار الحيِّز المتاح لمثل هذه الدراسة حاولنا بسط هذه النظرية والحجج التي تستند إليها، بدءًا من تحرير العلاقة بين هذه النظرية وأفكار الإمام زيد ونفي صلتها به، وتتبع أصولها الأولى لدى فرقة الجارودية والإمام القاسم الرسي، ثم لدى الإمام الهادي وأتباعه حتى عصرنا الحاضر. وأوردنا

(١) محمد عزان، قرشية الخلافة، ص ١٣٣.
(٢) المرجع السابق، ص ١٣٦.

بعد ذلك مناقشات لبعض الحجج التي تستند إليها هذه النظرية، وبيَّنا كيف أن نظرية الاصطفاء الإلهي كانت سبيل المتطلعين للإمامة من البيت العلوي لحشد أنصارهم وتكريس سلطانهم. وانتهينا إلى خطورة تبني هذا المفهوم في هذا العصر، في ظل نشدان المجتمعات بناء أنظمة مدنية حديثة وفق الأسس والمبادئ التي وصلت إليها الخبرة الإنسانية في هذا الشأن، ومن ثم عدم جدوى الحديث عن آفاق لتجديد هذه النظرية، وعدم إمكانية ذلك في الأساس.

وبقدر ما تنبهنا هذه الدراسة إلى خطورة فكرة الاصطفاء الإلهي لسلالة من البشر على مشروع بناء الدولة المدنية الحديثة، فإنها تنبهنا أيضاً إلى خطورتها في الحياة الاجتماعية بسبب ما تؤدي إليه من تبرير لوضع التمايز والتفاضل بين الناس على أسس غير كسبية لا تستند إلى عمل الإنسان وجهده وصلاحه.

وتنتهي الدراسة بالإشارة إلى ضرورة فهم الحال الذي آلت إليه المذاهب الإسلامية منذ عصور، بعد أن تجاوزت أن تكون مجرد مدارس فقهية وفكرية تؤطر الاختلافات الإنسانية في فهم النصوص الشرعية وإنزالها على وقائع العصر، إلى ما هو أكبر من ذلك بكثير، فصارت معبِّرة ومجسدة لاصطفافات اجتماعية وطائفية عصبوية مقيتة؛ ومن ثم أهمية البحث عن حلول ومعالجات لهذه المعضلة الكبرى.

ونعتقد أن الحل المناسب لمعالجة هذه المعضلة، ولمواجهة خطر التعصب المذهبي المقيت المعطّل لقدرات الأمة والداعي إلى تمزقها وتشتتها؛ هو أن يتم إعادة النظر في التعليم المذهبي في المدارس والجامعات؛ بأن تقتصر مناهج التعليم في المراحل الدراسية حتى الجامعية على فقه معاصر غير مذهبي، يتناسب مع ظروف المجتمع ويحقق مصالحه، وعلى أسس العقيدة التي لا خلاف حولها، وعلى أن تتاح دراسة فقه المذاهب والآراء التفصيلية في العقائد في إطار الدراسات المقارنة في برامج الدراسات العليا من التعليم الجامعي. أما استمرار التعليم المذهبي في المراحل الدراسية ما قبل مرحلة الدراسات العليا الجامعية فهو الخطر الكبير الذي يهدد تماسك المجتمعات، ويغذي عوامل الفرقة بصورة دائمة، بزرع بذورها في الأجيال المتعاقبة.

المصادر:

أولاً: الكتب:

١. أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد وذيوله، دار الكتب العلمية، بيروت، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط١، ١٤١٧هـ.
٢. أبوطالب يحيى بن الحسين الهاروني، الإفادة في تاريخ الأئمة السادة، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، عمان، الأردن.
٣. أحمد الكاتب، تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت، ط١، ١٩٩٨.
٤. أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، مجموع فتاوى ابن تيمية، تحقيق عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٥.
٥. أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، تحقيق محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٩٨٦.
٦. أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط١، ١٣٢٦هـ.
٧. أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.
٨. أحمد بن محمد بن صلاح الشرفي عدة الأكياس في شرح معاني الأساس، دار الحكمة اليمانية، صنعاء، ط١، ١٩٩٥.
٩. أحمد بن يحي بن المرتضى، البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار، دار الحكمة اليمانية، صنعاء.
١٠. د. أحمد محمود صبحي، الزيدية، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ط٢، ١٩٨٤.
١١. إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي أبو الفداء، البداية والنهاية، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، ط١، ١٩٩٧.
١٢. أشواق أحمد مهدي غليس، التجديد في فكر الإمامة عند الزيدية في اليمن، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط١، ١٩٩٧.
١٣. الحسن بن موسى النوبختي، وسعد بن عبد الله القمي، فرق الشيعة، حققه د. عبد المنعم الحفني، دار الرشاد، القاهرة، ط١، ١٩٩٢.
١٤. الحسين بن القاسم العياني، مجموعة كتب ورسائل الإمام الحسين بن القاسم العياني، تحقيق إبراهيم يحي الويسي الحمزي، عناية الإمام مجد الدين المؤيدي، منشورات مركز أهل البيت للدراسات الإسلامية، صعدة، ط١، ٢٠٠٤.

١٥. حميدان بن يحيى القاسمي، مجموع الإمام حميدان بن يحيى القاسمي، المكتبة الشاملة، موقع أنا زيديWWW.anazaidi.com .
١٦. زيد بن علي، مجموع رسائل الإمام زيد بن علي، المكتبة الشاملة، موقع أنا زيدي WWW.anazaidi.com.
١٧. السيد محمد عبد الرحمن، الإمام يحي ابن الحسين الرسي وآراؤه الكلامية والفلسفية، دار الوفاء، الإسكندرية، ط١، ٢٠٠٣.
١٨. شريف الشيخ صالح أحمد الخطيب، الإمام زيد بن علي المفترى عليه، دار الندوة الجديدة، بيروت، المكتبة الفيصلية، ١٩٨٤م.
١٩. صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، الوافي بالوفيات، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ٢٠٠٠م.
٢٠. طاهر بن محمد الأسفراييني، أبو المظفر، التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، تحقيق، كمال يوسف الحوت، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٣م.
٢١. عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، ط١، ١٩٨٦.
٢٢. عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تلبيس إبليس، دار الفكر، بيروت، ط١، ٢٠٠١.
٢٣. د. عبد العزيز محمد نور ولي، أثر التشيع على الروايات التاريخية في القرن الأول الهجري، دار الخضيري، المدينة المنورة، ط١، ١٩٩٦، ص ٤١٣-٤١٤..
٢٤. عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي التميمي الأسفراييني، الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٧٧.
٢٥. عبد الله عبد الوهاب المجاهد الشماحي، اليمن الإنسان والحضارة، منشورات المدينة، بيروت، ط٣، ١٩٨٥.
٢٦. عبد الملك بن حسين بن عبد الملك العصامي المكي، سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨.
٢٧. عبد الوهاب خلاف، السياسة الشرعية في الشئون الدستورية والخارجية والمالية، دار القلم، ١٩٨٨.
٢٨. عبد الله بن حمزة بن سليمان، الشافي، المكتبة الشاملة، موقع أنا زيدي. WWW.anazaidi.com
٢٩. عبد الله بن حمزة بن سليمان، شرح الرسالة الناصحة بالأدلة الواضحة، المكتبة الشاملة، موقع أنا زيدي.WWW.anazaidi.com.
٣٠. عبدالله بن حمزة بن سليمان، الرسالة النافعة بالأدلة الواقعة، المكتبة الشاملة، موقع أنا زيدي.WWW.anazaidi.com.
٣١. عبدالله بن حمزة بن سليمان، العقد الثمين في تبيين أحكام الأئمة الهادين، تحقيق عبدالسلام عباس الوجيه. المكتبة الشاملة، موقع أنا زيدي. WWW.anazaidi.com

٣٢. عبد الله بن حمزة بن سليمان، المهذب في فتاوى الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة، جمع وتهذيب الفقيه العلامة محمد بن أسعد المرادي. المكتبة الشاملة، موقع أنا زيدي.WWW.anazaidi.com
٣٣. عبد الله بن حمزة بن سليمان، كتابه إلى أهل مأرب وقد امتنعوا عن الأذان بحي على خير العمل، مجموع مكاتبات الإمام عبد الله بن حمزة، تحقيق عبد السلام عباس الوجيه، مؤسسة الإمام زيد الثقافية، صنعاء، ط١، ٢٠٠٨.
٣٤. عبد الله بن حمزة بن سليمان، المجموع المنصوري، المكتبة الشاملة، موقع أنا زيدي.WWW.anazaidi.com
٣٥. علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم الجزري، عز الدين ابن الأثير، الكامل في التاريخ، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.
٣٦. علي بن إسماعيل بن إسحاق أبو الحسن الأشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تحقيق نعيم زرزور، المكتبة العصرية، ط١، ٢٠٠٥م.
٣٧. علي بن الحسن بن هبة الله، المعروف بابن عساكر، تاريخ دمشق، تحقيق عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥.
٣٨. علي بن عبد الله بن القاسم، بلوغ الإرب وكنوز الذهب في معرفة المذهب، تحقيق عبد الله بن عبد الله بن أحمد الحوثي، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، عمّان الأردن، ط١، ٢٠٠٢.
٣٩. د. علي سامي النشار، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، دار المعارف، القاهرة، ط٨.
٤٠. عمرو بن بحر أبو عثمان، الشهير بالجاحظ، العثمانية، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط١٩٩١،١.
٤١. د. فضيلة عبد الأمير الشامي، تاريخ الفرقة الزيدية بين القرنين الثاني والثالث للهجرة، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، ١٩٧٤.
٤٢. القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم الرسي، المكتبة الشاملة، موقع أنا زيدي.WWW.anazaidi.com
٤٣. القاضى عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمذاني، تثبيت دلائل النبوة، دار المصطفى، القاهرة.
٤٤. د. كامل مصطفى الشيبي، الصلة بين التصوف والتشيع، دار الاندلس، بيروت، ط٣، ١٩٨٢.
٤٥. مجد الدين بن محمد بن منصور المؤيدي، لوامع الأنوار في جوامع العلوم والآثار وتراجم أولي العلم والأنظار، المكتبة الشاملة، موقع أنا زيدي .WWW.anazaidi.com
٤٦. مجد الدين بن محمد بن منصور المؤيدي، مجمع الفوائد، المكتبة الشاملة، موقع أنا زيدي.WWW.anazaidi.com
٤٧. محمد أبو زهرة، الإمام زيد، دار الفكر العربي، القاهرة.

٤٨. محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، العبر في خبر من غبر، تحقيق أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت.
٤٩. محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي، المعروف بابن النديم، الفهرست، تحقق إبراهيم رمضان، دار المعرفة، ١٩٩٧م.
٥٠. محمد بن جرير الطبري، تاريخ الرسل والملوك، دار التراث، بيروت، ط٢، ١٣٨٧هـ.
٥١. محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، الملل والنحل، مؤسسة الحلبي، القاهرة.
٥٢. محمد بن علي الشوكاني، وبل الغمام على شفاء الأوام، حققه محمد صبحي حسن حلاق، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مكتبة العلم، جدة، ط١، ١٤١٦هـ.
٥٣. محمد بن عمر الملقب بفخر الدين الرازي، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، تحقيق علي سامي النشار، دار الكتب العلمية، بيروت.
٥٤. محمد بن محمد بن يحي زبارة، تاريخ الزيدية، تحقيق وتعليق د. محمد زينهم، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.
٥٥. د. محمد عمارة، الإسلام وفلسفة الحكم، دار الشروق، القاهرة، ط١، ١٩٨٩.
٥٦. محمد يحي سالم عزان، قرشية الخلافة، أفكار للدراسات والبحوث، صنعاء، ط٣، ٢٠١٥.
٥٧. د. المرتضى بن زيد المحطوري، الزيدية، مكتبة بدر، صنعاء، ط ١، ٢٠١٤.
٥٨. مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٥٩. المطهر بن طاهر المقدسي، البدء والتاريخ، مكتبة الثقافة الدينية، بور سعيد.
٦٠. الميرزا محمد باقر الموسوي الخوانساري، روضة الجنات في أحوال العلماء والسادات، مكتبة اسماعيليان، طهران، ١٣٩٠هـ.
٦١. نشوان بن سعيد الحميرى اليمني، شرح رسالة الحور العين وتنبيه الغافلين، تحقيق كمال مصطفى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٤٨.
٦٢. علي بن أبي طالب، نهج البلاغة، جمعه ونسق أبوابه الشريف الرضي، شرحه وضبط نصوصه الإمام محمد عبده، مؤسسة المعارف، بيروت، ط١، ١٩٩٠.
٦٣. الهادي يحي بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم الرسي، الأحكام في الحلال والحرام، المكتبة الشاملة، موقع أنا زيدي.WWW.anazaidi.com
٦٤. الهادي يحي بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم الرسي، مجموع كتب ورسائل الإمام الهادي، المكتبة الشاملة، موقع أنا زيدي.WWW.anazaidi.com
٦٥. الهادي يحي بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم الرسي، المنتخب، المكتبة الشاملة، موقع أنا زيدي.WWW.anazaidi.com
٦٦. يحي بن حمزة، الرسالة الوازعة للمعتدين عن صحابة سيد المرسلين، في مجموع الرسائل اليمنية، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، ١٣٤٨هـ.
٦٧. د. يحي هاشم فرغل، الفرق الإسلامية في الميزان، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٧م.

ثانياً: الأبحاث:

٦٨. محمد يحي سالم عزان، قراءة في نظرية الإمامة عند الزيدية، مجلة المسار، الصادرة عن مركز التراث والبحوث اليمني، مج٩، السنة ٣، ع٣، ٢٠٠٢م.

ملخص البحث

نظرية الإمامة عند الزيدية

حاولت هذه الدراسة إعادة قراءة نظرية الإمامة عند الزيدية، في إطار السياق البارز منها الذي بدأ بفرقة الجارودية ثم القاسمية ثم الهادوية الممتدة حتى الآن. وذلك من خلال أربعة فصول، تناول الفصل الأول دراسة نظرية الإمامة لدى الإمام زيد بن علي، وتناول الفصل الثاني دراسة نظرية الإمامة لدى الفِرَق الزيدية قبل عصر الإمام الهادي، وخُصِّص الفصل الثالث لدراسة نظرية الإمامة لدى الإمام الهادي والهادويين من بعده، وجُعل الفصل الرابع لمناقشة ونقد نظرية الإمامة لدى الزيدية، بالإضافة إلى مقدمة للدراسة وخاتمة تعرض لما انتهت إليه من نتائج.

Research summary

The theory of Imamate in the Zaidi sects

This study attempts to reread the theory of Imamate in Zaidi sector within the framework of the prominent context of it, which started with the Jarodiaism sector then Qasimiaism and finally Hadyism which is extended up to modern day Through four chapters.

The first chapter deals with the theory of Imamate from imam Zaid Bin Ali point of view, The second chapter deals with the theory of the Imamate among the Zaidi sects before the era of the Imam Al-Hadi, the third was dedicated to study the theory of Imamate during and post Imam Al-Hadi era and that of his followers after him, and finally the fourth which discusses and critiques the theory of Imamate among the Zaidi sects.

This study also includes an introduction and a conclusion of the results presented and achieved throughout.